جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا
برنامج الماجستير المهني

بحث بعنوان

التمويل من أجل التنمية (التجارب الدولية)

Financing for Development (International Experiences)

اعداد

محمد مصطفي صالح

إشراف

أ.د/ فادية عبد السلام

2022م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص العربي	2
المستخلص الإنجليزي	2
المقدمة	3
المشكلة البحث	3
اسئلة البحث	4
أهداف البحث	4
أهمية البحث	4
منهج البحث	5
حدود البحث	5
مجتمع البحث وعينته	5
مصطلحات البحث	5
الدراسات السابقة	6
المبحث الاول: مفهوم التنمية في البلدان النامية	9
المبحث الثاني: دور واهمية التمويل في الاقتصاد	23
المبحث الثالث: تجارب الدول في التمويل	39
الدروس المستفادة من بعض التجارب	43
النتائج	44
التوصيات	46
المراجع	47

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى التعرف على مفهوم التمويل والتنمية ودور التمويل في التنمية من خلال عرض لتجارب الدول وقد اعتمد البحث على المنهج وكانت من اهم النتائج التي توصل اليها البحث: تختلف خصائص الدول النامية فيما بينها سواء من ناحية التركيب الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي، ولكنها تشترك في معظمها في بعض الخصائص كاختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية، واختلال الهيكل الإنتاجي والبطالة المقنعة ·قد أدى تطور مفهوم التنمية واتساعه ليشمل إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية إلى إلقاء تبعات كبيرة على كاهل الدول النامية، والتي تعاني من مشاكل وعقبات ·يعد بناء إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ضرورة أساسية، كما يتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى، وفقا للتطور في عملية التنمية، ووفقا للتغيرات التي تطرأ عالميا ومحليا، وفي ظل اتساع برامج التنمية وأهدافها، فإن وظائف الدولة ترتكز في أن تكون شريكا ومحركا أساسيا للعملية الاقتصادية ومراقبا لها · .تتعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من ادخار اختياري وإجباري، والادخار الخارجي، والاعتماد على التمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية، ولا يمكن أن تحدث تنمية دون وجود تمويل، ولا يمكن التمويل دون وجود الادخار، ولا يمكن تعبئة المدخرات اللازمة للتنمية الاقتصادية إلا في وجود نظام مالي تتوافر فيه خصائص القوة والفعالية، وإن ضعف هذا النظام وتخلفه سيشكل عائقا أمام تمويل التنمية الاقتصادية وهو ما تعاني منه الدول النامية،إن تنمية القطاع المالي وتشغيله بكفاءة تظهر من خلال تأثيرها على كل من الادخار والاستثمار وبالتالي التأثير على مسار النمو الاقتصادي،

الكلمات الافتتاحية: تمويل – تنمية– تجارب

Abstract:

The current research aims to identify the concept of finance and development and the role of finance in development through a presentation of the experiences of countries. The research relied on the method. One of the most important findings of the research: The characteristics of developing countries differ among themselves, whether in terms of economic, social or cultural structure, but they share in Most of them have some characteristics, such as the imbalance of the relationship between human and material resources, the imbalance of the productive structure and disguised unemployment The development and expansion of the concept of development to include, in addition to the economic aspects, the social aspects has led to significant consequences for developing countries, which suffer from problems and obstacles Building an appropriate strategy Economic development in developing countries is a basic necessity, and the role and functions of the state change from one period to another, and from one stage to another, according to the development in the development process, and according to the changes that occur globally and locally, and in light of the expansion of development programs and objectives, the functions of the state are based on being a partner and an engine Fundamental to the economic process and its observer. There are many sources of financing economic development, including voluntary and compulsory savings, external savings, dependence on bank financing and financing through financial markets, and development cannot occur without the presence of financing, and financing is not possible without the presence of saving, and the necessary savings for economic development cannot be mobilized except in the presence of A financial system in which the characteristics of strength and effectiveness are available, and that the weakness of this system and its backwardness will constitute an obstacle to financing economic development, which is what developing countries suffer from.

Keywords: financing – development – country experiences

المقدمة:

تتفاوت الدول النامية تفاوتا واضحا فيما بينها سواء في الموارد الاقتصادية المتاحة أم في خصائص البنيان الثقافي والاجتماعي أو المستوى الاقتصادي السائد وتعاني هذه الدول في مجملها من اختلالات هيكلية (اختلال هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات، البطالة..)، ومن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي والذي ينعكس على مقدرتها على التوسع في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، وبالتالي انخفاض الطاقة الإنتاجية للمجتمع وعدم القدرة على النمو والتطور وتحقيق التنمية، والتي تطور مفهومها من إحداث النمو السريع إلى الاهتمام كذلك بمجالات وبمسائل أكثر اتساعا وتشعبا، فأصبحت تضم مفاهيم جديدة تشير إلى التنمية بشكل أوسع (التنمية البشرية، التنمية المستدامة)

ويعتبر تمويل التنمية أحد الشروط الضرورية وليست الكافية لتحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان، وذلك لحاجة اي اقتصاد لاستثمارات عينية وبشرية بهدف خلق أصول تساهم في المزيد من القيم المضافة مستقبلاً، آخذين في الاعتبار أن أغلب البلدان العربية غير النفطية تعاني مما يسمى بفجوة التمويل والتي تعرف بالتفاوت بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار يعبر عنه بفجوة التمويل وبشكل سلبي (ارتفاع معدل الاستثمار عن معدل الادخار) وتظهر هذه الفجوة بشكل واضح في حالة عدد من البلدان العربية.

ويكتسب تمويل التنمية اهمية خاصة بعد أن اصبح يمثل الهدف الرابع عشر من ضمن خمسة عشر هدف بمقارنة بسبعة عشر هدف وفقا لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الصادرة عام 2015 ضمن اهداف التنمية المستدامة العربية الصادرة عن مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العربية مايو 2014 .

ولعل أحد أهام الاعتبارات محل اهتمام تمويل التنمية هي تلك الخاصة بتحديد فجوة التمويل والتي تتكون من فجوة التمويل الخارجية المتمثلة في رصيد الحساب التجاري الخاص بمدى قدرة الدولة لتغطية تكاليف وارداتها من خلال عوائد صادراتها. وفجوة الحساب الجاري والخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية كل من الحساب التجاري وصافي حركة عوامل الانتاج والتحويلات من وإلى البد المعني بالإضافة الى فجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة.

لذلك اهتم البحث الحالي بتمويل التنمية لأحد الشروط اللازمة لتحقيق معدل نمو مستدام إلا أن هذا الشرط لا يعتبر شرطا كافيا ، بل ضروريا؛ وذلك لوجود العديد من الدول ذات الإمكانيات التمويلية إلا أن نتائج معدلات التنمية المستدامة لازالت متواضعة في بعض البلدان.

مشكلة البحث:

تعاني الدول النامية من عجز في الموارد المالية اللازمة لتمويل برامجها الإنتاجية والاستثمارية. ويتعلق بالسياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال العقود الماضية والتي أدت إلى حدوث العديد من الاختلالات الاقتصادية، وهروب المدخرات خارج البلدان النامية، وبذلك تفاقمت الاختلالات الاقتصادية وتزايدت المديونية وأعباؤها وتزايد عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، ونتيجة لهذه الأوضاع بات من الضروري إجراء تصحيحات هيكلية في

اقتصاديات هذه الدول بهدف التخلص من الاختلالات وزيادة مقدرة الاقتصاديات الوطنية على حشد وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

اسئلة البحث :

يتمثل السؤال الرئيسي في البحث : ما مفهوم تمويل التنمية من خلال تجارب الدول؟

والذي يتفرع منه بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي القضايا الأساسية للتنمية، وما مصادر تمويلها، وما وضع الأنظمة المالية في الدول النامية ؟

2- كيف يتأثر تمويل التنمية بطبيعة الاقتصاد ؟

فرضيات البحث:

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. شكلت الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدول النامية عائقا أمام تمويل التنمية الاقتصادية.
2. -يؤدي النظام الذي يعتمد على القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي إلى خلق مشاكل ومخاطر على التنمية الاقتصادية .
3. يؤدي التحرير المالي والانتقال إلى اقتصاديات الأسواق المالية إلى دعم النمو الاقتصادي وبناء نظام مالي فعال والاستجابة إلى التحديات الاقتصادية العالمية.

اهداف البحث:

1. يهدف البحث الحالية الى التعرف مجال التمويل واوضاع اقتصاديات الدول النامية
2. تشخيص واقع الدول النامية، وبحث معوقات التنمية فيها.
3. بحث عناصر النظام المالي والمقومات الأساسية لنجاحه.
4. محاولة ابراز الدور الذي يؤديه النظام المالي في التنمية الاقتصادية
5. معرفة أهمية التمويل في ظل ازدياد احتياجات التنمية وضغوط المتغيرات الدولية.
6. محاولة تبيين وإبراز أهمية الإصلاح الاقتصادي و محاسن الانتقال إلى اقتصاديات الأسواق المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
7. الاستفادة من تجارب دولية.

أهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في اهمية الموضوع نفسه التمويل من اجل التنمية وكما تتمثل اهمية البحث باعتبار التنمية تغيير عميق في البنيان الاقتصادي للدولة، وتحسين في الأوضاع الاقتصادية، وباعتبار ما يواجهها اليوم من تحديات وقضايا (كالتعليم والصحة والفقر...)، أصبح الاهتمام بها أمرا لا جدال فيه، وباعتبار التحديات التي تواجه الاقتصاديات الدولية (عولمة، إصلاح، اندماج...)، كل ذلك سيلقي أعباء ثقيلة على الدول للنهوض باقتصاداتها

وتحسين أوضاع أفرادها، وإن من أهم العقبات التي تواجه هذه الدول هو توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، والذي يقع عبئه على القطاع المالي والأسواق المالية، لذلك فإن تحسين وإصلاح أوضاع هذا القطاع وهذه الأسواق يعد أمرا حاسما في تمويل التنمية الاقتصادية، نظرا للانعكاسات الايجابية لهذا التوجه على القطاع المالي وعلى الأسواق المالية في تعبئة المدخرات تهيئة المناخ المناسب لجذب المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية وبما سينعكس إيجابا على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، من ذلك جاءت هذه الدراسة لتشخيص واقع الدول النامية وأهم التحديات والقضايا والمشاكل الأساسية التي تواجهها، وما واقع التمويل في اقتصاديات الدول النامية وما هي الدروس المستفادة من تجارب دولية مماثلة.

منهج البحث:

يستخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع هذا البحث حيث يتم وصف الظاهرة البحثية، وذلك لتشخيص الدولة النامية وأوضاعها ومشاكلها ومتطلبات التنمية فيها، وبحث أوضاع الأنظمة المالية فيها، واستخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطور الاقتصاد في الدول النامية

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: دراسة الجوانب التمويل من اجل التنمية من خلال تجارب بعض الدول .

الحدود الزمانية: من 2006

الحدود المكانية: الدول النامية

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث وعينته في الدول النامية (اندونسيا – شيلي – الاردن)

مصطلحات البحث:

التمويل: يعرف التمويل على انه" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الافضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[1]

ويعرف التمويل على انه توفير الاموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك [2]

التنمية: التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته'وتعرف التنمية بأنها عملية ديناميكية تتكون من

(1) حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998 ،ص: 20.

(2) ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ،ص ص:33،32،31.

سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى الحياة [1]

الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة من الاقدم الى الاحدث فيما يخص البحث الحالي كما يلي:

1- دراسة عمار محجوب محمد (2010)[2] تتركز مشكلة البحث في ان السودان بالرغم من انه يذخر بموارد اقتصادية كبيرة إلا انه لم يتمكن استغلالها بسبب قله التمويل الذاتي فلجأ للتمويل الخارجي والذي بدوره لم يسهم ايجابا في دعم معدلات النمو الاقتصادي فتراكمت الديون وتحولت عبئا على التنمية في السودان ويهدف هذا البحث الى تقييم دور التمويل العربي والاسلامي في التنمية الاقتصادية في السودان واقتراح استراتيجية محددة للتعامل مع مؤسسات المويل خاصة العربية والاسلامية التي تقدم التمويل للتنمية في السودان، واعتمد البحث الحالي على المنهج التاريخي والوصفي في تحليل البيانات في الفترة 1986 -2009 وخرج البحث الحالي عدة نتائج اهماه ان التمويل العربي الاسلامي والتمويل بصفة عامة لم يكن له اثرا فعالا في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ال سودان و انه على الرغم من دخول النفط في تركيبه هيكل الاقتصادي السودان إلا انه لذلك لم ينعكس في تغيير تركيبه التمويل الخارجي.

2- **دراسة: محمد كمال الدين بركات(2015)**3 هدف البحث إلى استعراض مؤتمر بعنوان التمويل من أجل التنمية في العاصمة المصرية القاهرة. وأشار إلى أهمية وضع استراتيجية عربية متكاملة بغية تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن العربي، ومعالجة مشكلات البطالة والفقر، واستغلال الموارد الطبيعية. وأكد البحث على أن شعوب المنطقة العربية تنتظر مزيدا من الإنجازات على مستوى الحد من البطالة والفقر وتوفير فرص العمل، وخصوصا إذا ما عرفنا أن إجمالي خسائر الدول العربية التي لحقت بها بسبب التحولات السياسية التي شهدتها. وذكر المقال أنه من الضروري أن يقوم مجتمع المال والأعمال، بأداء مسؤوليته المجتمعية المتمثلة في دعم مشروعات الصحة والإسكان والاتصالات باعتبارها أحدي أهم المكونات الأساسية في المجتمعات. وأوضح البحث أن المؤتمر ناقش آفاق تمويل التنمية، ووضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة تسهم بشكل فاعل ومباشر في تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. وتوصل البحث إلى أن

(1) خالد مصطفي قاسم ، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007، ص 19

(2) عمار محجوب محمد ، تقييم دور التمويل العربي والاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان . رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان. 2010

(3) محمد كمال الدين بركات، التمويل من اجل التنمية، في سبل عمل اقتصاد عربي مشترك، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع 414، 2015، ص 3

التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية والارتقاء بالمجتمع، وأن العمل على وضع برامج التنمية الاقتصادية الشاملة هو الهدف الرئيسي للدول المتقدمة والنامية على السواء..

3- دراسة أحمد عبد الرحيم (2016) 1 هدف هذا البحث الى عرض مفهوم تطور تمويل التنمية واستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة الدراسة مجموعة الدول العربية والافريقية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: فهناك حاجة لإعادة هيكلة الديون ولصالح متطلبات التنمية المستدامة .وأهمية تعاون البلدان الدائنة في هذا المجال .ورغم أهمية مبادرة "منتدى باريس" المعلنة في نادي باريس حول الحوار ما بين الدائنين والمدينين، إلا أن هناك حاجة لإقناع غير المتعاونين من أصحاب السندات، في مجال اهمية القبول بإعادة هيكلة الديون.

4- **دراسة رابحي لخضر وأخرون (2019)** 2 **هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على التمويل المحلي وتحدي التنمية الاقليمية،** وهذه الدراسة ترمي الى دراسة المظاهر التنموية لفكرة التمويل المحلي في إطار فكره التنمية الاقليمية **وتوصلت نتائج هذه الدراسة أنه** رغم الاستقلالية المالية التي تتمتع بها الهيئات الاقليمية إلا انها تبقي تابعة تبعية شبة مطلقة للتمويل المركزي هو ضعف مواردها وأن موضوع التمويل المحلي قضية الساعة باعتباره يلفت انتباه مختلف الفاعلين في ميدان مالية الجماعات المحلية

5- **دراسة إبراهيم بلقه واخرون (2021)** 3 يهدف هذا البحث إلي الوقوف على مدى مساهمة نموذج التمويل المصغر في تحقيق التنمية على المستوى المحلي باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لاصحاب المشاريع الصغرية، وذلك من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم العامة المرتبطة بنموذج التمويل المصغر، ومن ثم الوقوف على واقع التمويل المصغر في الجزائر، كما سنشير إلي تجربة المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة كنموذج. توصلت دراستنا في الأخير في أن صيغة التمويل المصغر في الجزائر بشكل عام في والية البويرة بشكل خاص قد أسهم في دعم التنمية من خلال تمويل المشروعات الصغرية وامتصاص البطالة,

6- **دراسة محمد بن معيض بن سعد (2021)**4 أن المصارف الإسلامية تتميز بتعدد صيغها وأساليبها التي تلبي احتياجات المجتمع المختلفة للوصول إلي إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية هي هدف كل مجتمع .التمويل

---

(1) أحمد عبد الرحيم الكواز، تطور تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2016 مج 14، ع 131 ص ص 6-20

(2) رابحي لخضر و حنان اوشين، عبد الحليم بوقرين، التمويل المحلي وتحدي التنمية الاقليمية، مجلة الحقوق والحريات ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019 مج 5، ع 2، ص ص 29-44 .

(3) إبراهيم بلقه . احمد ضيف و امين قسول، دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجا، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال 2021، م 7 . ع 2 ص ص 336-350

(4) محمد بن معيض بن سعد ا ل دواس الشهراني، التمويل التشاركي : صيغة ومخاطرة ووسائل السيطرة عليها ، مجلة العلوم الشرعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، 2021 ع 60 ص ص 154-270

التشاركي: أسلوب تقوم به المصارف الإسلامية لتقديم التمويل لمشروع معين، طلبه العميل دون تقاضي فائدة وانما يشارك المصرف في الناتج المجتمع أن ربحا أو خسارة في ضوء قواعد وأسس توزيعه متفق عليها بين الطرفين وكشفت النتائج ان اهم المخاطر في تطبيقه هي المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بصيغته وذلك سبب عدم وجود مطلب الضمان و معظم المخاطر وجد لها وسائل حماية مشروعة تسيطر عليها وترفع من منسوب الاطمئنان لاستخدام المصارف لهذه الصيغة.

7- دراسة عبد الرحمن محمد محمد عبد الظاهر واخرون (2021)1

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء ووضع بعض الحلول لمشكلات تمويل التنمية في مصر، والتي تعد قيدا يواجه أي مشروع تنموي حقيقي، في ضوء الاستعانة بتجارب عدد من الدول الصناعية الجديدة، كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، التي استطاعت كسر الحلقة المفرغة والخبيثة للفقر، وتحقيق طفرات تنموية في حقبات زمنية قصيرة من عمر الأمم. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها فيما يتعلق بمصر: انخفاض الحصيلة الضريبية والايرادات الحكومية الأخرى للعديد من الأسباب التي تم تناولها بالعرض والتحليل، الأمر الذي أدى إلى نقص الموارد المتاحة للاستثمار العام وإلى مزيد من الاستدانة من المصادر الداخلية والخارجية وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص على الموارد التمويلية المحلية ورفع تكلفتها. وقد تبين تركز غالبية الاستثمارات الأجنبية في قطاع استخراج الموارد الطبيعية رغم كبر حجم السوق المصري وموقعه الاستراتيجي، كما تبين ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية واحتياج المناخ الاستثماري إلى مزيد من التحسينات وإلى إعادة صياغة لمنظومة الحوافز. وانتهت الدراسة إلى عدد من الدروس المستفادة من تجارب الدول الصناعية الجديدة والمقترحات، بشأن تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وترشيد الدعم، مع الإشارة للوسائل الحديثة والمبتكرة لتمويل التنمية ورفع كفاءة الاستثمار العام وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المشروعات الصناعية والتكنولوجية والتوجه نحو التصدير والتعميق المالي ومقترحات أخرى.

التعليق على الدراسات السابقة:

من حيث الهدف:

تناولت معظم الدراسات السابقة التنمية واهدافها ودور التمويل في التنمية ومدى احتياجات التنمية الى التمويل واهم الصعوبات التي واجهت التنمية.

من حيث المنهج:

وقد اتبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية في قياس المتغيرات،

(1) عبد الرحمن محمد محمد عبد الظاهر واخرون(2021) تجارب تمويل التنمية فى بعض الدول الصناعية الجديدة وحدود وامكانات الإفادة منها فى مصر . معهد التخطيط http://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/4976

من حيث النتائج:

أظهرت معظم نتائج تلك الدراسات أنه يعتبر شح التمويل المعضلة الرئيسية في اعاقة سير التنمية في الدول النامية ودفع عجلة النمو في الدول النامية كما يقوم التمويل بدور كبير في دفع عجلة التنمية

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

- بلورة الفكرة البحثية للبحث الحالية
- التعرف على المناهج المستخدمة والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة
- بلورة الأهداف والاهمية للبحث الحالي.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة التمويل من أجل التنمية (التجارب الدولية)

المبحث الاول

مفهوم التنمية في البلدان النامية

أولا: التنمية

لقد ارتبطت التنمية في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي بقدرة الاقتصاد على زيادة الناتج الوطني وارتبطت استراتيجياتها بتعديل هيكل الإنتاج، ثم بعد ذلك بدأ الاهتمام ببعض التعديلات غير الاقتصادية كارتفاع مستويات التعليم والصحة والسكان والمرافق والخدمات الأخرى، إلا أن سياسات التنمية المتبعة في الدول النامية واجهت العديد من المشاكل والعقبات والحلقات المفرغة، وتحول الاهتمام إلى مشاكل الفقر، وتوزيع الناتج الوطني، وأصبح على الدول النامية إجراء تغيرات هيكلية جذرية في بناها الاقتصادية (البنيان الاقتصادي) ونقل مجتمعاتنا إلى أوضاع أفضل ومستويات أحسن .لكن من أكبر العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق هذه الأهداف هي مشكلة التمويل، خاصة مع اتساع اهتمامات التنمية والتغيرات الدولية التي تحتم تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا يبرز الدور الارتكازي للنظام المالي في تعبئة المدخرات وتوفير الموارد المالية اللازمة لإحداث التنمية.[1]

قد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية، مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، ووضعا يتطلب مجهودات جذرية فورية لتخفيف أعبائه وحل المشاكل المعقدة الناتجة عنه.لذلك لجأت الحكومات الى البحث الدائم عن الخروج من الضعف الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- ✓ تزايد عدد الدول النامية المستقلة بمعدل متزايد .
- ✓ ·تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية.
- ✓ · تغير موقف الدول المتقدمة تجاه إنماء الدول النامية

([1]) محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها ا – سياساتها ا، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ،ص 18-14

- ✓ بروز دور هيئة الأمم المتحدة .
- ✓ ·التطورات السكانية في العالم .

ولقد أصبحت مشكلة التخلف من أكثر المشكلات إلحاحا في النصف الثاني من القرن العشرين، وأدت إلى تركز جهود متعددة على جميع المستويات، داخل الدول النامية، وعلى المستوى العالمي للتخلص من الحلقة المفرغة للتخلف، فضلا عن محاولة تحقيق عمليات إنماء متينة وسريعة ومتجددة في الدول النامية.

ثانيا: مفهوم البلدان النامية:

عرفت في بداية الامر الدول الفقيرة بأنه الدول المختلفة ثم عرفت بالدول المتأخرة والتي تعرف بأنها تلك الدول التي لم تصل بعد إلي مستوى مرتفع من التقدم التقني والاقتصادي، أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها واستعمل مفهوم العالم الثالث منذ عام 1952 وهو يشير الى أن هناك: [1]

- دول عالم أول : الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك
- دول العالم الثاني : الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوربا الشرقية
- دول العالم الثالث : ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وجميع دول آسيا باستثناء اليابان.

تصنيف الدول النامية وفقا للمعايير الدولية: [2]

قد استخدمت مجموعة من المعايير لتصنيف الدول، ومن بين هذه المعايير:

1- تصنيف الدول وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني: وقد أشرنا إليه سابقا .تصنيف الدول وفقا لمعيار نوعية الحياة المادية:

- قامت الأمم المتحدة بتكوين معيار مركب لتصنيف الدول وفقا لعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وهو يبين نوعية الحياة التي يحياها الأفراد، ويستند هذا المعيار إلى ثلاثة مؤشرات أساسية وهي نسبة المتعلمين والعمر المتوقع عند الميلاد ونسبة الوفيات بين الأطفال، **والمؤشر الأول** يعكس الوضع التعليمي كما يعكس **المؤشران الأخيران** المستوى العام للصحة. وإذا استخدمنا هذا المؤشر نجد أن هناك اختلافا في ترتيب الدول بالمقارنة مع ترتيبها وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الدخل .

---

1 1 Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998, p:210. 2 IBID.P:120

([2]) محمد مدحت مصطفي وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية ، 1999ص 22

تصنيف الدول وفقا لمؤشر دليل التنمية البشرية: استخدمت الأمم المتحدة في سنة 1990 معيارا لتصنيف الدول وفقا لدرجة التنمية البشرية بما عرف باسم دليل التنمية البشرية، ويستند هذا المعيار إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية، والمؤشرات الثلاثة هي[1] · :

- **المؤشر الأول:** يعكس مستوى المعيشة من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني المعدل بالقوة الشرائية .
- **المؤشر الثاني:** يعكس مستوى الرعاية الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد· .-
- **المؤشر الثالث:** يعكس مستوى التحصيل العلمي من خلال مؤشر مركب من معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار والصغار ونسبة المقيدين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

ثالثا :الخصائص الرئيسة للدول النامية:

تتفاوت الدول النامية تفاوتا واضحا فيما بينها سواء في الموارد الاقتصادية المتاحة، أو في خصائص البنيان الثقافي والاجتماعي، أو المستوى الاقتصادي، ورغم ذلك فهي تشترك في العديد من الخصائص التي تختلف بمقتضاها اختلافا جوهريا عن الدول المتقدمة، وبشكل عام تشترك هذه الدول في الخصائص مجموعة من الخصائص انخفاض مستوى الدخل والمعيشة "فجوة التخلف"، الإنتاج الأولي هو النشاط الرئيسي، التخصص العميق في منتج أولي واحد أو أكثر، تخلف المستوى التكنولوجي والتنظيمي والكفاية البشرية، شيوع ظاهرة البطالة الهيكلية.

رابعا: تطور مفهوم التنمية:

لقد تغير مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة من مفهوم يعتمد على معدل النمو إلى مفهوم أكثر شمولا يشير إلى التنمية بشكل أوسع، قد استند المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، وهي التي ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية ويرجع ذلك إلى كل من هارود ودومار، ثم يأتي بعد ذلك روستو rostow.w الذي أوضح بشكل صريح أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، و يرى روستو أن المجتمعات المتخلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل وهي (المرحلة التقليدية، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج الاقتصادي، ومرحلة الاستهلاك الوفير) و بذلك يدخل الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[2]

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات الماضيين، وتبنت المفهوم رغم اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، لكن ذلك لم يخدم التوجهات التنموية في الدول النامية، الأمر الذي أدى بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأبعاد التنمية وبمفهومها الذي يلبي متطلبات تلك الدول .وقد ظهرت في السبعينات من القرن الماضي اقتراحات تركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد،

) [1](2Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995, p.111

([2]) د الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي دون دار نشر، القاهرة، 2007/2006 ،ص ص: 26-51

وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية الشاملة، لا تقتصر على الجوانب المادية فقط وإنما تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري، وضرورة إدماجه في مفهوم التنمية الاقتصادية، وأشعلت تلك الاجتهادات فكرة جديدة فيما سمي "البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة."

ولقد تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية حددت أهم أوصاف ومحددات التنمية وهي: :

1- مفهوم التنمية البشرية..

2- مفهوم التنمية المستدامة..

3- مفهوم التنمية المستقلة.

4- الإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي عام 1999

.أ- مفهوم التنمية البشرية:

قد برز مفهوم التنمية البشرية مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2 1990ولقد تم تعريفه كما يلي:

- ✓ " التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس "، ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية .
- ✓ الحياة الطويلة الخالية من العلل (ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة)
- ✓ اكتساب المعرفة (يعبر عنها بمؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة.
- ✓ (التمتع بمعيشة كريمة)يعبر عنها بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
- ✓ وتعتبر الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي شرطا ضروريا للتنمية البشرية.

ب- التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية ." وتعالج كذلك مشكلة الفقر والاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة. ويعتبر الإنسان جوهر التنمية المستدامة[1]

ج- التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية وتم ربطها بالتطور اللارأسمالي .واتفق غالبية الاقتصاديين على أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة

(1) أحمد على دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، والقضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006 ،ص : 77

الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك[1].

د- المفهوم (الإطار) الشامل للتنمية:

في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، ويتلخص المفهوم الجديد في الآتي:

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم.
- أن التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر وتحسين نوعية الحياة ..
- أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم أكبر.

خامسا: واقع التنمية:

تميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالعديد من هذه الدول – والدول الإفريقية على الخصوص– نصيبها من التجارة العالمية ضعيف جدا لا يتجاوز 2%تقريبا، و 1 %من الاستثمارات العالمية، ويعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء (48 %)تعيش في إفريقيا

تعرف معظم هذه الدول تدهورا اقتصاديا وعدم استقرار ينعكس سلبا على التنمية، حيث تضاعفت المديونية الخارجية بشكل جعل من الصعب تحقيق جهود الإصلاح التي تبنتها، وهذا في ظل غياب المساعدات الدولية الفعلية، حيث أنه ورغم التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بتخصيص 7,0 %من ناتجها المحلي الخام للمساعدات العمومية للتنمية، إلا أن الدفوعات لم تشكل سوى 25,0 %و قدر الفارق بين المبلغ الملتزم به والمبلغ المدفوع فعلا بـ 100 مليار في السنة.[2]

ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ببعض الدول النامية كما تشير إليه إحصائيات صندوق النقد الدولي، كارتفاع معدلات النمو هذه البلدان إلى مستويات لم تعرفها من قبل، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي فرضها عليها FMI ،إلا أن هذه التحسنات كانت مكلفة وانعكست في آثار اجتماعية وخيمة وخطيرة، و إذا كان معدل النمو اللازم لكي تتدارك دول كبلدان إفريقيا مستوى الحياة لباقي البلدان النامية هو 7 %فإن هذه البلدان تبقى بعيدة جدا عن تحقيق هذا الهدف .وعلى العموم يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بجملة من المواصفات نشير إليها كالتالي[3]:

1. شروط جغرافية وديمغرافية غير ملائمة (الانفجار السكاني) حيث أثر ارتفاع المواليد على السكان الواقعين دون سن العمل نظرا لكون الكتلة السكانية الأكبر في هذه الدول تقع في الأعمار الصغيرة مما يرفع من معدلات الإعالة بين

) [1](Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique,F&D,FMI, volume 38, n°4, Dec 2001,P.2

) [2](Mohamed Daouas, Afrique face aux défis de la mondialisation, F&D FMI ,volume 38, n°4, Dec 2001, P.4

) [3](alah MOUHOUBI, l'Algérie et le TIERS-MONDE face à la crise, édition ATTARIK, (s.p.p), 1990, p.96

السكان والتي بلغت 6.93 %مقابل 50%في البلدان المتقدمة التي تتناقص في مجتمعاتنا أعداد أصحاب الأعمار الصغيرة

2. مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية وضعف أدائها· ..
3. سوء ادارة النشاطات الاقتصادية من إنتاج وتصدير.
4. عدم الاستقرار السياسي و كثرة النزاعات
5. · مشاكل الأمية وضعف التعليم حيث تضاعف معدل الأمية ثلاث مرات في هذه البلدان في القرن العشرين، ولا تزال نسبة كبيرة من الأطفال لم تلتحق بالمدارس الابتدائية إذ تقدر نسبة الملتحقين بـ 69 %فقط بالنسبة للذكور و50 %بالنسبة للإناث، مع العلم أن 39%من الملتحقين يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي، هذا مع انتشار عمالة الأطفال حيث يدخلون في سن مبكرة إلى قطاع العمل بدافع الظروف المعيشية الصعبة،
6. ·المديونية الخارجية الثقيلة وما تعكسه من آثار سلبية على الاقتصاد، حيث وخلال خمس سنوات من 1978 إلى 1982انتقلت مديونية العالم الثالث من 350 إلى 626 مليار دولار · [1].
7. الفقر و تدهور الظروف المعيشية والصحية والغذائية للأفراد مما يخفض من متوسط عمر القوى العاملة.
8. عدم وجود عدالة توزيعية للدخل.
9. ضآلة القدرة على الاستثمار، ويعني ذلك انخفاض حجم إجمالي الاستثمارات السنوية بسبب انخفاض معدل ادخار الأفراد و شيوع ظاهرة الاكتناز وتسريب رؤوس الأموال إلى الخارج و تزايد قيمة الواردات.
10. ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويا : و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب و منها:

- قلة الاستثمارات الصافية سنويا، عدم استغلال الطاقة الإنتاجية استغلالا كاملا، توقف إنشاء العديد من المشروعات .
- ·الانخفاض الهائل للإنتاجية الوطنية : و أدى ذلك إلى هبوط معدلات التنمية الاقتصادية بهذه الدول و معاناة شعوبها من أزمات اقتصادية تتفاقم حدتها مع الوقت، ويرجع ذلك الانخفاض إلى العديد من الأسباب و التي منها:

أ- انخفاض مستوى التعليم بدرجة هائلة

ب- انخفاض مستوى الصحة بدرجة كبيرة.

ج- سوء الظروف الاجتماعية..

د- تفشي البطالة المقنعة.

هـ- هجرة المهارات و الكفاءات إلى الخارج .

([1]) 2أسامة بشير الدباغ و أتيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2002 ،ص ص : 411-4

و- قلة الأبحاث العلمية و العملية في المجالات المختلفة..

ز- القصور في البنية الأساسية وإهمال صيانتها و صغر حجم السوق.

سادسا: محددات التنمية الاقتصادية:

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات والتي من بيها:

أ- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة..

ب- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية ..

ج- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي..

د- المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب..

هـ- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.

و- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.

ز- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل

سابعا: أهداف التنمية الاقتصادية :

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها. وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية. ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:

1- زيادة الدخل الوطني:

2- رفع مستوى المعيشة

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

4- التوسع في الهيكل الانتاجي أو تعديل التركيب النسبي للأقتصاد الوطني كما ايضا يوجد اهداف جديدة للتنمية (الاهداف الانمائية للألفيه) والتي تتمثل في:

- القضاء على الفقر والجوع يجب تخفيض نسبة الأشخاص الذين يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد أو الذين يعانون من الجوع إلى النصف .
- · تحقيق التعليم الابتدائي للجميع : يجب أن يكمل جميع الأطفال من الذكور والإناث التعليم الابتدائي

ثامنا: منافع التنمية الاقتصادية وأعباؤها:

أ- المنافع:

نتيجة لعملية التنمية يمكن للمجتمع أن يحقق العديد من المنافع و التي تعود بالإيجاب على رفاهيته وتقدمه، وفي المقابل فقد أكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الاقتصادية أعباء وتكاليف إلى جانب ما تحققه من

منافع، ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تحقق ثلاثة منافع متميزة وذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من مستوى المعيشة، توزيع الدخل الوطني، نمط المعيشة[1].

ب- الاعباء:

أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل (أو تكلفة الفرصة الضائعة للتنمية). أضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية أحيانا من أعباء اجتماعية وأخرى فردية .فالتنمية تخلق ضغطا على الموارد المتاحة، وتتطلب استثمارا مكثفا لها في إنتاج السلع والخدمات وتطوير تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية، ولا يتوقع لهذه الاستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية وإنما تعكس مدى استعداد الجيل الحاضر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الأجيال اللاحقة في المستقبل وتعتبر هاته التضحية التكلفة الرئيسية لعملية التنمية. ومما يصاحب عملية التنمية ازدياد الأعباء والتكاليف الاجتماعية كالبطالة وسوء توزيع ثمار التنمية.

تاسعا:فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية نموا اقتصاديا قويا، غير أن هذا النمو كان مصحوبا بعدم عدالة بين الدول والمجتمعات حيث أن 20 %من دول العالم تمتلك 85 %من الناتج العالمي الإجمالي وتستحوذ على 84 %من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85 %من مجموع المدخرات العالمية، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن:

: 815 ·مليون شخص يعانون من سوء التغذية، منهم 777 مليون في الدول النامية، 27 مليون في الدول الناشئة والتي في طور التحول، و11 مليون في الدول الصناعية .

<u>·ويشير تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم لسنتي 2001/2000 إلى أن:</u>

- من بين 6 ملايين نسمة في العالم يعيش 8,2 مليار (الخمس) بأقل من دولار واحد يوميا، يوجد منهم بآسيا الجنوبية وحدها 44 %.
- الدخل المتوسط لـ 20 بلدا الأكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للبلدان الأشد فقرا .
- · ويمتلك 358 ملياردير في العالم ما يملكه 5,2 مليار شخص من سكان المعمورة .

<u>وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2006 فإن:</u>

- 6,2بليون شخص (نصف سكان بلدان العالم النامي) لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية ..
- يحصل أفقر 20 %من سكان العالم (السكان الذي يعيشون بأقل من 1 $في اليوم والمقدرين بـ 01 بليون شخص) على 5,1 %من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40 %السكان الذين يعيشون على 2 $في اليوم على 5 %من الدخل العالمي· .

([1]) د القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002-2003 ،ص: 97

- ويزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم عن 100 بليون $ وهو ما يفوق مجموع دخول أفقر 416 مليون شخص

ونميز في العالم غالبا بين مجموعتين من الدول:

أ- دول الشمال: وتضم الدول المتقدمة التي يهيمن عليها الثالوث الذي يشمل الأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة :

- الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر قوة اقتصادية وتحتل المرتبة الأولى في القوة الزراعية والصناعية، وتسيطر على الميادين المفتاحية كالإعلام الآلي والاتصالات، كما أنها تتربع على مكانة بارزة في التبادلات الدولية جراء امتلاكها للتكنولوجيا المتطورة ..
- اليابان والذي يعد قوة اقتصادية عالمية رائدة بامتلاكه لصناعة قوية واستثمارات واسعة في آسيا الشرقية..,
- الاتحاد الأوروبي الذي يضم 5,6 % من سكان العالم وينتج لوحده أكثر من ثلث الثروة في العالم.

ب) دول الجنوب:

وتضم الدول السائرة في طريق النمو، وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيو اقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ونظام تكوين غير ملائم، ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط ومعدلات التبادل في غير صالح هذه البلدان .

عاشرا :عوائق ومشكلات التنمية الاقتصادية:

تشترك غالبية الدول النامية في مواجهة مجموعة واحدة من العقبات التي تعترض طريقها للنمو رغم اختلاف الاهمية النسبية لمكونات هذه المجموعة من دوله لأخرى وعلى حسب مراحل النمو الاقتصادي بها ويمكن تقسيم هذه المجموعة الى :

1- <u>عقبات داخلية:</u>

- العقبات الاقتصادية (العقبات الداخلية): تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل والآثار الصحية الناجمة عنه، وتعاني كذلك من قلة تكوين رأس المال اللازم للتنمية (ما عدا بعض الدول النفطية) ومن هذه المشاكل:

أ- **مشكلة السكان:** أصبحت دول العالم الثالث تعاني من مشكلة الانفجار السكاني، وما ينجم عنه من زيادة الاستهلاك والبطالة

ب- **مشكلة الغذاء:** يستدل على خطورة مسألة التغذية في كل البلدان المتخلفة تقريبا من ثلاث مؤشرات:

- · تقديرات استهلاك المواد الغذائية .
- الدراسات العيادية وقياسات أجزاء الجسم البشري.
- · بيانات معدلات وفيات الأطفال.

ج- مشكلة الصحة :

يؤخذ بمتوسط العمر المرتقب وبمعدل الوفيات كمؤشرات لتحديد مستوى الرعاية الصحية في بلد ما، وهناك اختلاف بين البلدان المتخلفة في هذا المجال، حيث تقل الخدمات الصحية وتتمركز بشكل كبير في المدن على حساب الريف.

د- مشكلة التعليم :

من بين الاهتمامات الأساسية للتنمية في الدول النامية هي التعليم، ورغم ضخامة الاستثمارات المخصصة لذلك إذ يتراوح الإنفاق على التعليم في العديد من الدول النامية ما بين 20 %إلى % 30من ميزانية الدولة، إلا أن نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتعدى 13 دولارا للفرد في السنة مقابل 230 دولارا للفرد في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى ظاهرة التسرب.وهناك العديد من المشكلات الاخرى نوجزها فيما يلي:

1- **دائرة الفقر المفرغة:** إن إحدى الانعكاسات السلبية لهذه الحلقات المفرغة، أن يقل الادخار في هذه الدول وينخفض الاستثمار بالقدر الكافي الذي يمكنها من اجتياز الفقر، ولكسر هذه الحلقة لا بد من اكتشاف طريقة نحصلها على هذه المدخرات، أو أن يتم الحصول على التمويل اللازم للتنمية من خارج هذه الدول

2- **ضيق حجم السوق:** ويرجع صغر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخول

3- - قصور التكوين الرأسمالي: يعتبر من أكبر عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتتضمن عملية التكوين الرأسمالي تعبئة المدخرات المتاحة وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، لكن ما يحيط بأوضاع الادخار في البلدان النامية وإمكانيات الاستثمار ما يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، وتفتقد أغلب هذه الدول إلى المناخ الاقتصادي الملائم لجذب المدخرات.

4- **عدم كفاية الهياكل الأساسية:** تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات جذرية وعميقة وشاملة، لكنها تواجه في الدول المتخلفة بعدم كفاية مرافق البنية الأساسية اللازمة لانطلاق المشروعات الإنتاجية، وتتطلب هذه المرافق موارد تمويلية كبيرة وتستغرق زمنا لا تدر فيه هذه المرافق عائدا مباشرا.

هـ- <u>العوائق الحكومية للتنمية:</u>

إن الدور الإيجابي والنشط للحكومة يعد أساسيا في تشجيع التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الدور يتوقف على إمكانية الحكومة وقدرتها على ذلك، ومن ذلك يمكن اعتبار الحكومة ذاتها عقبة في سبيل التنمية أو السبب الرئيسي لوجود الفقر. ويمكن أن نحدد بعض الجوانب التي تتدخل فيها الدولة كما يلي:

1- **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، وعدم توافره يشكل عائقا أمامها،

2- **الجوانب الاجتماعية:** التنمية أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد فإن هذا طبيعي أن يؤدي إلي تهية ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

3- **الإدارة الجيدة:** وتحتاج الدول النامية إلى أجهزة حكومية ذات كفاءة عالية، قادرة على التنسيق والتنظيم والتطوير الإداري للحاق بركب التقدم.

4- الجهاز التصديري للدولة: ومن العوائق كذلك ضعف جهاز التصدير في الدولة وعدم قدرته على خلق العملات الأجنبية اللازمة لضمان مسيرة التنمية، ويصعب تعويض هذه الأرصدة من العملات الصعبة، مما يضطر هذه الدول إلى الاقتراض وزيادة مديونيتها للعالم الخارجي، وينجم هذا الخلل كذلك على اعتماد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد أولي أو عدد محدود من المنتجات المصنعة ، وبالتالي فإن ربط خطط التنمية هذه الحصيلة التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمي بالخارج يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من سنة لأخرى، إضافة إلى أن ما تنتهجه البلدان المتقدمة من سياسات الحماية واتجاه شروط التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية، كل ذلك من شأنه إعاقة برامج وخطط التنمية .ونظرا لاتساع برامج التنمية وازدياد احتياجاتها التمويلية في الدول النامية.

ونظرا لنقص هذه الموارد في الدول النامية اضطرت إلى الاقتراض من الخارج، فأدت إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية مما أثر على أداء هذه الاقتصاديات وأدت إلى ارتفاع تكاليف خدمات هذه الديون واستنزاف الموارد المحلية التي أدت إلى تراجع برامج التنمية وازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى مشكلة هروب رؤوس الأموال والإنفاق الضخم على الأغراض العسكرية.

5- **<u>العوائق الدولية للتنمية</u>:** أن عوائق التنمية الأساسية في الوقت الراهن ترجع أساسا إلى عوامل خارجية على نطاق العالم النامي، وإن الدول المتقدمة تخلق ضغوطا دولية تعوق جهود النمو في الدول المتخلفة .وهناك كتاب يشيرون إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الراهن هو الذي خلق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وهو المسئول عن استمرارها واستمرار حالة الفقر الجماعي وحالة التخلف الاقتصادي والركود التقني.

وقد نجم عن التقدم العلمي والتقني العالمي تغيرات كبيرة أدت إلى تعميق عالمية الأسواق والانكشاف وانعكست هذه التغيرات في توزيع القدرات الاقتصادية بين دول العالم والمجموعات الدولية، وقادت هذه التغيرات إلى إضعاف قدرة الدول النامية على المنافسة الاقتصادية واختلال هيكل صادراتها وتدهور شروط تبادلها التجاري، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام، ولا تزال حصة الدول النامية من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لا تتخطى 18 %منها 1 %للدول الأقل نموا . [1]

<u>مشكلات التنموية</u> :لقد ازدادت المشاكل التي تعاني منها الدول النامية تعقيدا، وازدادت الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، مما اضطرها إلى البحث عن إمكانيات وأساليب أخرى لتحقيق التنمية فيها ومع تعدد هذه الأعراض والأسباب سنشير إلى **أهمها فيما يلي: الأعراض:** يمكن إجمالا تحديدها في النمو الاقتصادي/عجز الموازين/ الخلل في نظام الاسعار/

([1]) عبد الرحمن الهيتي نوزاد، الوطن العربي وتحديات التنمية في ظل عالم متغير ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003 ،ص: 03

المديونية/ التضخم/ عدم إتباع سياسات جادة للحد من الزيادة السكانية/ انخفاض مستوى إعداد العنصر البشري في التعليم والتدريب./ إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة./ عدم الكفاءة في إدارة الاقتصاد/ غياب المناخ الاستثماري . /التحيز ضد القطاع الزراعي./عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب.

الحادي عشر: التنمية والمديونية الخارجية:

ولقياس عبء المديونية على اقتصاديات الدول النامية يتم استخدام العديد من المؤشرات أهمها:

1- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: حيث خدمة الدين تشمل الأقساط + الفوائد ..

2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي..

3- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: وهنا نقيس الدين الخارجي المتراكم..

4- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون.

1- **تبرير الاستدانة**: تلجأ الدول النامية للاستدانة باعتبارها الوسيلة التي تسمح لها بتعويض النقص المالي الذي تعاني منه بسبب تدني مستويات الادخار المحلي لديها، وعلى ضوء ذلك، ظهرت عدة نظريات تحاول إعطاء تفاسير علمية للاستدانة، ومن ذلك نموذج الفجوتين، الحلقة المفرغة، ودورة الدين لـAvramovic وفي الجدول السابق يتم عرض المديونية الخارجية للدول النامية كما يلي:

جدول رقم 1 المديونية الخارجية للدول النامية والاقتصاديات المنافسة

البيـــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الديون الخارجية مليار دولار	2366.9	2380.6	2450.7	2674.6	2918.8	3012.3
خدمات الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات %	24.2	23.4	21	19.5	15.5	15.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التقارير الإحصائية لسنوات **2000** إلى **2005**، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة.

. نلاحظ من الجدول ازدياد حجم المديونية الخارجية للدول النامية مما يوضح استمرار المشكلة، مع أن هناك انخفاض في خدمات الدين كنسبة من الصادرات ويرجع ذلك إلى سياسات الإصلاحات الاقتصادية المتبعة.

2- اسباب ازمة المديونة الخارجية:

الأسباب الداخلية : وهي تنبع من الاقتصاد ذاته، وتشمل:

- العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازين العامة.
- الإنفاق على المشاريع غير المنتجة.
- فشل معظم أنماط التنمية والسياسات المتبناة في الدول النامية (المدينة)
- تعاظم دور القطاع العام في هذا الاتجاه، والذي تمثل بتزايد الإنفاق العام ..
- السرعة الاستهلاكية المفرطة.

- الإنفاق على الدفاع..
- سوء إدارة الدين الخارجي.
- الفشل الإداري والاقتصادي واقترانه بظاهرة هروب الأموال إلى الخارج.
- التبعية الاقتصادية.
- التضخم

الأسباب الخارجية: وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الدولية، وتشمل:

- ارتفاع أسعار الفائدة.
- المزيج السلبي للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والحماية التجارية ..
- الركود العالمي في الثمانينات.
- ارتفاع قيمة الدولار.
- التغير في أسعار البترول..
- تساهل البنوك التجارية في الإقراض ..
- الصراعات الإقليمية.
- القيود المصاحبة للإقراض: المشروطية تعمل على تقييد حرية البلد المدين في توجيه هذا التمويل فيما تطمح إليه من مشاريع تنموية ترى فيها الأولوية– .
- كيفية إدارة أزمة المديونية.
- تدهور شروط التبادل التجاري..

آثار أزمة المديونية الخارجية :لقد كان لأزمة المديونية الخارجية انعكاسات خطيرة على البلدان المدينة، فبعد أن كانت الاستدانة في نظر هذه البلدان السبيل الوحيد لتحصل على ما يلزم من تمويل، اتضح لاحقا انها فشلت في اختيارها، ومن بين الآثار ما يلي :

1- نقص الاحتياطي وإضعاف الثقة الدولية في البلد المدين.
2- إضعاف جدارته الائتمانية.
3- إضعاف القدرة على الاستيراد والعجز في ميزان المدفوعات..
4- تقليص الإنفاق الاجتماعي وانخفاض الادخار المحلي.
5- تعزيز التبعية الخارجية.
6- التحويل العكسي للموارد.
7- الانزلاق إلى طريق انكماشي ..

8- الاستدانة لسداد الدين.

الثاني عشر :تهيئة الإطار الملائم للتنمية الاقتصادية:

1 إن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، فلا بد من وجود إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي ملائم، ولابد من القيام بخطوات تتضمن تهيئة الإطار الملائم للتنمية، ويشمل ذلك على ما يلي:

1- أزالة معوقات التنمية وتشمل ما يلي:

- إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج: تزامن قطاع تقليدي مع قطاع حديث متطور.,
- ·- تغيير الأنماط السلوكية المضادة للتنمية: كالإنفاق البذخي والاكتناز.
- الحد من التزايد السريع للسكان (تنظيم الأسرة)
- تهيئة البيئة السياسية الصالحة، تهدف تحقيق الاستقرار السياسي.

2- انشاء البنية الأساسية: إن إنشاء هذه البنية يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية سريعا إلى الأمام، ويترتب عليها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات ، وتتمثل البنية الأساسية في:

- إنشاء المؤسسات التي تهتم بالتعليم والتدريب والبحث العلمي.
- · توفير وسائل النقل والطرقات والمواصلات.
- · توفير معدات الطاقة والتخزين .
- ·إنشاء وتطوير البنوك وشركات التأمين.

3-تغيير البنيان الاقتصادي للدولة: وتتلخص هذه التغيرات فيما يلي:

- زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي وزيادة نسبة العاملين فيه .
- ·زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات .
- ·تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج.
- · كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتنوع الإنتاج.
- · اتساع نطاق الحضر.
- · نقص نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الوطني.

4- توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية:(نظرا لأهمية هذا العنصر خاصة بالنسبة للموضوع فسنتعرض له بشيء من التفصيل.

أن مشكلة التمويل الاقتصادي تتطلب دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل, ودراسة الوسائل التي تقوم بتجميع هذه الموارد وإحداثها وتوزيعها على مختلف القطاعات, والموارد التمويلية قد تكون من أصل داخلي (الخزينة, الجهاز المصرفي) أو مصدرها خارجي (كالقروض الخارجية), وإن من أهم السياسات المتعلقة مباشرة بتمويل التنمية, السياسة المالية:

السياسة الضريبية (الادخار الإجباري) وسياسة التمويل التضخمي, والسياسة النقدية ويندرج ضمنها مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى تجميع الموارد النقدية والادخارية بالقدر والكيفية التي تتناسب واحتياجات التمويل الاستثماري, وبوجه عام هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم سوق النقد والائتمان وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد,

وإن من أهم الصعوبات هنا، تحقيق التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فيجب ألا يتعارضا, فمثلا إذا كانت سياسة نقدية تهدف إلى رفع الطاقة الادخارية لدى المؤسسات, وبالتالي رفع مستوى الاستثمار, فلا ينبغي أن يكون ذلك متزامنا مع فرض ضرائب إضافية على تلك المؤسسات مما يخفض الأرباح المخصصة لإعادة الاستثمار، ومما يزيد المشكلة غياب محاسبة وطنية صادقة والسبب في ذلك ازدواجية العلاقات الاقتصادية، حيث يوجد اقتصاد رسمي, واقتصاد غير رسمي، وهي تجعل التحليلات الاقتصادية والمالية غير ذات معنى, وتجعل وضع سياسة مالية أو نقدية غير مؤسس على نتائج صحيحة فيكون تطبيق القوانين الاقتصادية غير صحيح (سليم), ومن النتائج المباشرة:

1- صعوبة تقدير الاحتياجات التمويلية الحقيقية باستثناء الاستثمارات المدرجة في خطة التنمية, والسياسة المالية والنقدية هي جزء من النظام الاقتصادي هدفها هدف هذا النظام.
2- أذن هناك مشكلة متمثلة في قلة الادخارات عن مقابلة احتياجات التمويل الاستثماري, أي أن النمو في الاستثمار لم يقابله استعداد مماثل لدى المجتمع لتنمية الادخار.
3- الدولة مسؤولة عن تدبير الموارد التمويلية للاستثمارات الجديدة، وتعتمد على أسبقية التراكم أي أن المالية العامة صارت هي الأساس الوحيد للتنمية الاقتصادية الحقيقية.

المبحث الثاني
دور واهمية التمويل في الاقتصاد:

أولا: مفهوم التمويل:

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت تهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.[1]، ويعبر كذلك عن مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية..[2]

وتتفق هذه المفاهيم في أنه لدفع عملية التنمية لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك سواء كان في صورة مبالغ نقدية ومالية أو جلب معدات وخبرات من أجل تجسيد استثمار المبالغ .

ثانيا: أهمية التمويل :

[1] (Lawrance D, Schall and Gihihaley, Introduction to financial management, New york MC-2ew, Hill book company, 1997, P: 1

[2] (أحمد شعبان محمد علي، انعاكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007 ص 190

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية، إذ أن الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني، والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ ، وبالتالي فإن التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي الاقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطور القوى الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطوير والتوسيع والنمو المستمر، وتحتاج المشروعات الاستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد للمشروع وفي مرحلة تمويل عملية الاستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها .ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي.

ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لابد من استخدام هذه الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن أعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: علاقة التمويل بالاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات :هي عملية تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت، ولا يتم هذا التحويل إلا بواسطة التمويل، لذا فإن العلاقة بين التمويل والاستثمارات وثيقة .

- **الاستمارات الحقيقية (الطبيعية):** يقصد بها جميع أنواع الاستثمارات في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات والمباني والآلات... وغير ذلك مما يخدم الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة زمنية طويلة ويعطي مردودا اقتصاديا.

-**الاستمارات الحقيقية (الطبيعية):** يقصد بها جميع أنواع الاستثمارات في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات والمباني والآلات... وغير ذلك مما يخدم الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة زمنية طويلة ويعطي مردودا اقتصاديا.

رابعا : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

1- مصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يعني التمويل المحلي بحث مصادر الادخار المحلي، وكذلك بحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية، وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة أو مستغلة جزئيا.

ونقصد بالموارد –هنا– الموارد الاقتصادية وتشمل الموارد الطبيعية والبشرية 1والمالية .كما يقصد بالتمويل الداخلي، الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية.

وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر اختيارية وأخرى إجبارية

ويمكن تقسيم المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية في البلاد النامية إلى قسمين، الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

الادخار الاختياري: ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

- مدخرات القطاع العائلي :ويشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة. وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها(أي الدخل بعد تسديد الضرائب) والإنفاق الخاص على الاستهلاك .
- مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح – الاستهلاك ويشكل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للادخارات المحلية، أما في الدول النامية –خاصة غير النفطية– فإنها تتميز بالانخفاض بالقياس إلى احتياجات ومتطلبات برامج التنمية فهي لا تحقق ادخارات كبيرة، وأحيانا سالبة، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض دخل الفرد، ارتفاع الميل للاستهلاك الناتج عن أثر المحاكاة, سوء توزيع الدخول، عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود. وتواجه بعض البلدان النامية إضافة إلى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات(فجانب كبير منها يذهب إلى استثمارات سلبية كالذهب والمعادن النفيسة (.. وتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

أ- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ب- الأصول السائلة مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.

ج- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمسا كن والآلات والمعدات

د- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .أما بالنسبة للعوامل المحددة للمدخرات القطاع العائلي فتقسم إلى عوامل اقتصادية(كحجم الدخل، وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك..) وعوامل ديموغرافية واجتماعية .وسائل تنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية:

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت حكوماتها سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي الوطني بين السكان، وأهم هذه الوسائل المقترحة:

1- التوسيع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية وشركات التأمين والبنوك الإسلامية – في الدول الإسلامية–

2- زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.

3- تعدد الأوعية الادخارية تعمل على جلب المدخرات.

4- أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات إلى قطاعات معينة.

5- العمل على مكافحة التضخم وضبطه حتى لا تتآكل القيم الحقيقية للمدخرات ..

6- خلق بيئة سياسية مستقرة، وتوضيح أهداف التنمية ومستلزماتها

مدخرات قطاع الأعمال : يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي تشكل بدورها مصدرا 1للادخارات .وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح وتنقسم هذه الادخارات **إلى نوعين هما**: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام ادخارات قطاع الأعمال الخاص : **تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة** التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى .

وكلما ازدادت ادخارات هذا القطاع كلما ازدادت أرباحه، في حين لا يزال يمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية.

وتعتبر مدخرات هدا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة، ويتوقف ادخار هدا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزع تلك الأرباح.

فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود،

الادخار الحكومي: وتجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة من المصادر المختلفة وأهمها: الضرائب، الرسوم، إضافة إلى القروض والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هدا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات

وبالتالي فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وهذا الفائض قد يكون موجبا إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية، وقد يكون سالبا في الحالة العكسية .وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وهي عبارة عن ادخار إجباري، تمثل اقتطاعاتها من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها، وتعتمد حصيلة الضرائب على عدة عوامل مثل :شموليتها، عدالتها وكفاءة الأجهزة الضريبية، مشكلة التهرب الضريبي.

2-التمويل بالتضخم :وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، أي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة ويتلخص هذا الأسلوب في الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية .كما يقصد بالتمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية للحكومة

3- **الادخارات الجماعية:** وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها،

4-القروض العامة الداخلية :إن ضعف الوعي الادخاري وعدم صلابة الإيمان بالتنمية وتمويلها دفع التكوين الادخاري جبرا كالضرائب، لكن قصور الطاقة الضريبية وضعف الإدارة الضريبية ألجأ الدولة إلى بديل لا جبر فيه ألا وهو القروض العامة، فعندما تبلغ الضرائب حد طاقتها بأن تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض وجب اللجوء إلى القروض .وتعرف القروض العامة الداخلية بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة من قبل شخص معنوي آخر مقيم فيها سواء كان من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة .

- التمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية.
- التمويل المصرفي: ويسبب عدم كفاية وسائل الدفع السائلة وندرتها، وحتى يتم الأفراد والمشروعات أنشطتهم يلجئون إلى البنوك طالبين إمدادهم بأدوات الدفع اللازمة لمباشرة أنشطتهم، والائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يتوافق نموه وارتقاؤه، ونجاح النظام المصرفي في أداء هذه المهام يتوقف على مقدرته في توفير وسائل دفع كافية من ناحية وعلى قدرته على اجتذاب الأموال .
- -**التمويل** عن طريق الأسواق المالية :تؤدي الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، بفعل ما تقدمه من خدمات أصبحت من أكبر الدعائم التي تعزز نمو هذه الاقتصاديات وتطورها، وأن الأداء الجيد لهذه الأسواق يعني قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، .
- **2أسواق رأس المال** :بمعنى واسع هو أين توجه العروض والطلبات لرأس المال في الأجل الطويل حسب تعبير Depalleur. Mويتألف من سوق رأس المال في الأجل الطويل ويتمثل في مجموع القروض والطلبات لرأس المال المخصص للاكتتاب في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات، والتوظيف في الأجل الطويل، ويمارس السوق المالي وظيفتين أساسيتين، نظام الوساطة الذي يجمع الموارد مقابل إصدار الأوراق المالية في الأجل الطويل،

فتكلم هنا عن السوق الأولي (سوق الإصدار)، ويسمح كذلك بالتفاوض عن الأوراق المالية وسيولتها (السوق الثانوي) أو البورصة

المصادر الخارجية لتمويل:

- نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، ونظرا لوجود العديد من القيود التي تعوق زيادة الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية والانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية والتي يصعب عليها التأثير إيجابا في الأجل القصير أي أن هناك فجوة ادخار واسعة يصبح اضطرارا على هذه الدول الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية، وذلك في شكل تمويل وعلاقات اقتصادية دولية .ويقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا إذ من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسيين يتمثل أولهما بالجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو الجانب النقدي أو المالي والتدفقات الدولية لرأس المال، والتمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني، وتظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدول

الإطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الدولي:

قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، ومنها نموذج هارود –دومار Domar Harod الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج الوطني ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوةالموارد المحلية، وتجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهو تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلا) اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، حيث يستخدم رأس المال الأجنبي بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أبرز التحليلات في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية، أما في نظرية روستو فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق، ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي"، ويرى ساموسلن أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلا بد من الاتكال على المصادر الخارجية، ويقول باران تتولد الحاجة إلى التمويل الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي، وقد فرق بين الفائض الحقيقي (الفعلي)وهو الادخار المتحقق فعلا، وبين الفائض الكامن وهي الادخارات غير المستغلة بعد، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق إجراء تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني لتعبئة هذا الفائض، وهناك العديد من الأسباب لضياع هذه الادخارات في البلدان النامية منها البطالة، الاكتناز، التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي، الاستهلاك غير العقلاني، التهرب الضريبي، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

شكل رقم (2)اشكال التمويل الدولي المتاحة للتنمية

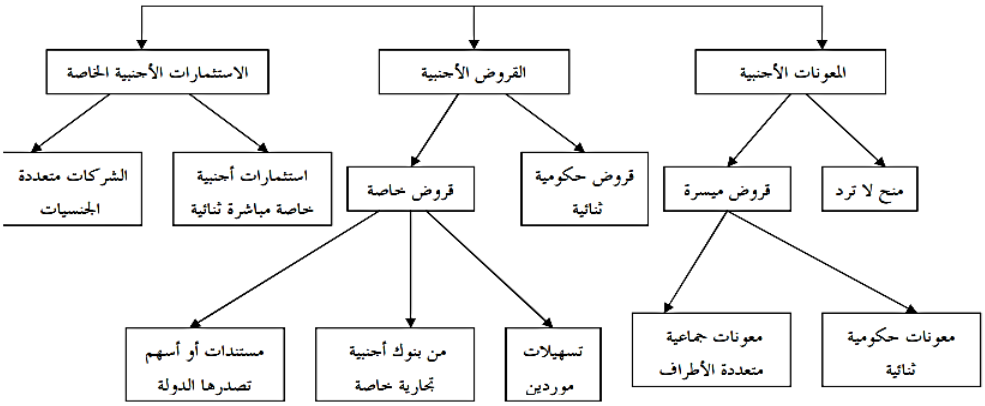

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري الضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط2، 1998 ص: 308.

1- القروض الخارجية:

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية ويقصد بها :تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة، وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان. وبالتالي فإنه ينشأ عن هذا القرض التزام خارجي على البلد المستفيد منها وذلك بحتمية سدادها (خدمة الدين) ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض .

2- · أشكال وأنواع القروض الخارجية:

- القروض الخارجية حسب طول فترة السداد وهي على ثلاثة أنواع: طويلة الأمد، متوسطة وقصيرة الأمد.
- أنواع القروض الخارجية حسب طبيعتها (استخدامها): للأغراض الاقتصادية، للأغراض الاستهلاكية وللأغراض العسكرية .ثالثا: أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: بالرغم من أن القروض الخارجية تعد كالتزامات تسدد في آجالها المحددة إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية المصاحبة لها، وهي على نوعين: القروض الميسرة والقروض الصعبة.

3- أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها: وتنقسم إلى قروض رسمية(قروض ثنائية والقروض متعددة الأطراف (وقروض خاصة) قروض المصدرين، قروض البنوك التجارية، الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها

4- : أنواع القروض الخارجية حسب محتواها: تأخذ القروض الخارجية شكلين قروض نقدية، وقروض سلعية · .مستوى الاقتراض :رغم ما يمكن أن تساهم به القروض في زيادة الناتج وتنمية الصادرات وبدائل الواردات، بحيث تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة المدخرات الوطنية، وجعل الميزان التجاري في صالح

الدولة المقترضة، كما أنها تساعد على منع التضخم وتجنب تدهور العملة الوطنية إلا أنها تحتاج إلى معيار يبين المقدار الصالح الذي يجب أن تقترضه الدولة ويتم تحديد حجم الاقتراض عن طريق تحديد الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب وحجم الادخار الوطني المتاح للدولة في حدود الحالة التوازنية للاقتصاد، وهناك بعض المشاريع التي يضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتحديد قدرة بلد ما على استيعاب القروض الخارجية ومدى توفير الدراسات والتصاميم الهندسية للمشاريع التي تبثث ريعيتها الاقتصادية، وهناك معيار آخر تستعمله الهيئات المصرفية المقرضة في كثير من الأحيان هو مدى قدرة المشروع على إعادة تسديد القرض الذي استعمل من أجله .كذلك يمكن استخدام فكرة القدرة على إعادة الدفع والتي يتم حسابها على أساس مقدار قابلية القرض على زيادة الإنتاجية العامة في الاقتصاد، وقدرة الحكومة على اقتطاع النسب الضرورية من الإنتاجية المضافة عن طريق سياسات الضرائب والأسعار وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي من شأنها أن تزيد من الصادرات أو تنقص من الواردات ليتم وفاء القرض .ورغم ما تؤديه هذه القروض في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لسيرها إلا أنها إذا وجهت لمشروعات غير إنتاجية أو سيطرت عليها الاتجاهات السياسية أو الشخصية ستلحق أضرارا باقتصاديات هذه الدول كارتفاع حجم المديونية الخارجية بشكل يهدد سياسات واستقلال هذه الدول ويضعف توجهاتها التنموية وتردي الأوضاع المعيشية والفقر..

5- المنح والمعونات الأجنبية (المساعدات الخارجية): وهي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصة غير النفطية منها التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي تجارتها، وهناك اختلاف بين مفهوم المنحة والمعونة نوضحه كما يلي :

مفهوم المنحة: تتمثل في أنها مجموعة من الموارد التي لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية، بوصفها هبة خالصة، وبالتالي فهي لا تمثل التزاما يدفع مستقبليا

أما المعونة: فهي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يمزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض الذي يدخل في نطاق المديونية الخارجية وهذا النوع من القروض الذي يمكن وصفه بأنه معونة هو القروض الميسرة، التي تقل أسعار الفائدة فيها عن المعدلات العالمية، وفترات السماح تكون طويلة، وكذا مدة السداد تستغرق فترة زمنية طويلة .وبالتالي فالمعونة الخارجية لا تتكون فقط من المنح الخاصة، وإنما تشمل القروض طويلة الأجل وهي تتميز بمرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها وسهولتها وطول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة والإعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض، وفي بعض الحالات يمكن رده كليا أو جزئيا بعملة البلد .والأوجه الاقتصادية التي يمكن أن نستخدم فيها هذه المعونات هي:

- توجيه جزء من هذه الأموال لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية عندما تستحق

- إقامة المشروعات التنموية الاجتماعية كالصحة والتعليم.
- ·إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها لسداد الديون الخارجية..
- مصادر المنح والمعونات الأجنبية: تختلف مصادر المنح والمعونات الأجنبية باختلاف الجهة التي تقدمها، وبشكل عام هناك مصدران للمساعدات الائتمانية الرأسمالية هما:

1- المعونة الثنائية: وتستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة وتتمثل في المنح والقروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة، وهي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي، أي في إطار التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية ..

2- المعونات متعددة الأطراف (الجماعية): وتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية، ومن أهم هذه المنظمات والهيئات الدولية :

3- الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي: وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.

4- الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي: وهي البنك الأمريكي العالمي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية.

5- المنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف: وهي صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي · .

6- المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي: وكالة التنمية الدولية، صناديق التنمية العربية، وكالات تنمية الصادرات الوطنية .

7- · هيئات دولية ذات طابع نوعي: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والقروض المقدمة من هذه الهيئات والمنظمات تأخذ شكلين أساسيين هما:

أ- **<u>قروض سهلة ميسرة</u>**: وهي قروض تعقد بسعر فائدة منخفض أو بدونه وتمتد آجالها إلى فترات طويلة وتصل في بعض الأحيان إلى 50 سنة وتقدم وفقا لضوابط معينة من أهمها :

- انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي عن 375 دولار.
- معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط التجارية ..
- توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

<u>.ب-قروض عادية</u>: وهي قروض تعقد بسعر فائدة أعلى من القروض الميسرة وتمتد آجالها لفترات تتراوح بين 10 إلى 20سنة وتختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والممنوحة، فعادة ما تطلب الأقطار الممنوحة هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض .أما الأقطار المانحة فهي غالبا ما تقدم المعونات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية والتي غالبا ما تقود إلى نتائج عكسية .وإن تقديم هذه المعونات يكون ضمن شروط قد يقتصر

استخدامها على مشروع أو مشروعات معينة، وأن يلقى قبول الدول والهيئات المانحة وقد يكون الهدف من ذلك هو الحيلولة دون تبديد المعونة المقدمة، وضمان استخدامها استخداما فعالا بواسطة البلد المستلم وذلك بربطها بمشروعات سليمة للتنمية، ومن الشروط الأخرى المقيدة للمعونة إنفاق المعونة في الشراء من هذه الدول المقدمة لها وذلك تهدف تصريف إنتاجها وتحسين مركز ميزان مدفوعاتها على حساب الدول المستلمة لها

.وقد يكون من بين الشروط مغزى سياسي، وهذا لا مانع من فرض شروط معينة إذا كانت في مصلحة البلد المستلم كاشتراط المحافظة على حقوق الإنسان ومكافحة التضخم والقضاء على الفساد.

التجارة الخارجية:

واعتبار التجارة الخارجية كوسيلة للتمويل يعتمد إلى حد كبير على العلاقة السعرية بين الصادرات والواردات وعلى حجم الصادرات التي يترتب على افتقادها صعوبة عملية التمويل 1 .لكن هذا المصدر التمويلي الهام يشكل معضلة أساسية في العديد من الأقطار النامية وذلك للأسباب التالية – :انخفاض قيمة الصادرات السلعية وذلك بسبب: ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية المصدرة، إجراءات الجبائية التجارية الجديدة والثورة العلمية والتكنولوجية – .ضعف الصادرات غير المنظورة كخدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين – . عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي – .ضيق حجم السوق المحلية – .صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدوليةوما دامت للصادرات أهمية كبيرة في توفير الموارد اللازمة للتمويل وسببا لتحسين شروط التبادل التجاري فإن الأمر يقتضي إيلاءها مزيدا من الاهتمام توصلا إلى زيادة حجمها ورفع قيمتها، ويمكن التوصل إلى ذلك بالوسائل التالية – :تحسين شروط التبادل التجاري بزيادة التصنيع وتحسين وتنويع توزيع المنتجات، وإقامة هيئات حكومية تتفاوض مع المشتري الأجنبي – .زيادة حجم الصادرات من بعض السلع الخاصة من المواد الأولية بالتوسيع في إنتاجها وخفض الاستهلاك المحلي منها – .تصدير أنواع جديدة من السلع.

الاستثمارات الاجنبية

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية.

دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية:

نظرا للدور المتزايد الأهمية والبالغ الخطورة والذي لعبته وما تزال تلعبه المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف لاسيما البنك الدولي، في إدارة وتوجيه معظم المشكلات الاقتصادية للدول النامية، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات طبقا للرؤية الخاصة بها ، وفرض الحلول وتقديم التوصيات والمقترحات لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

وتكمن أهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات لا سيما البنك الدولي لا يتوقف فقط على حجم ومقدار ما تقدمه هذه المؤسسات من قروض ومساعدات للتنمية رغم قلتها عن الاحتياجات المتزايدة للتنمية في هاته الدول، وإنما كذلك عندما يقدم البنك الدولي على تمويل أحد المشروعات في دولة معينة إنما يدفع بالعديد من الهيئات والمؤسسات ووكالات المساعدات الأخرى إلى الإقدام والمشاركة في تمويل هذا المشروع باعتبار إقدام البنك على التمويل بمثابة شهادة صلاحية تثبت سلامة إعداد هذا المشروع.

دور التمويلي للشركات متعدد القومية:

ترتبط الشركات متعددة القومية بتدويل الإنتاج حيت الاستثمار الأجنبي وأنشطة الفروع الأجنبية وعملياتها، ولقد أبدت اتجاها متناميا على الصعيد العالمي، وقد بلغ عدد هذه الشركات في عقد التسعينات من القرن الماضي 000 60 شركة كبيرة وصغيرة، وقد بلغ عدد فروع هذه الشركات 000 500 فرعا أجنبيا منتشرا في العالم، وقدر حجم المبيعات السلعية والخدماتية لتلك الفروع الأجنبية بحولي 5,9 تريليون دولار عام 1997 ،وهو مستمر بنسبة زيادة كبيرة تفوق نسبة نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات لنفس السنة والذي بلغ 4,6 تريليون دولار[1] .

النظام المالي في البلدان النامية:

تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية –اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية: وهو ناتج عن انحراف هيكل تخصص الاستثمارات بين القطاعات– .التخصص في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية – .تتميز هذه الاقتصاديات بزيادة الضرائب غير المباشرة حيث بلغت إلى إجمالي الإيرادات أكبر من 60 %وترجع تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان.

النظام المالي ومشكلة تخلف اسواق التمويل في الدول النامية:

تتسم أسواق التمويل في الدول النامية بضيق نطاقها وعدم تنوع أصولها المالية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وعوامل لعل أهمها: قلة التعامل في الأوراق المالية واقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية علاوة على استئثار البنك المركزي وشركات التأمين الكبرى بأكثر من 80 %من السندات المصدرة في سوق السندات، وفشلت سوق السندات في جدب المدخرات المحلية وتعبئتها بسبب ضيق نطاقها ودعم أسعار السندات الحكومية من قبل البنك المركزي، أما ضيق نطاق السوق المالي فيرجع إلى انخفاض الوعي المصرفي وعدم تطور المؤسسات المالية وانكماش حجم الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة ووجود العديد من القيود

([1]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2005 ، ص : 121.

التي يعمل في ظلها الجهاز المصرفي كالسقوف الائتمانية وجمود أسعار الفائدة مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في جدب وتعبئة المدخرات المحلية إلى الحالات الاستثمارية الأكثر إنتاجية.

كما أن ضيق نطاق السوق المالي يترتب عليه قلة تنوع الأصول المالية ومن تم انخفاض درجة القابلية للإحلال بين النقود والأصول المالية الأخرى، أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة الازدواجية المالية أي تواجد قطاعين ماليين، الأول حديث والثاني تقليدي، في السوق الأول تتحدد أسعار الفائدة بطريقة إدارية مركزية أما في السوق غير المنظم فيتم تحديد معدل الفائدة اعتمادا على العديد من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية (علاوة المخاطر، النفقات الإدارية، نفقة الفرصة البديلة، درجة القوى الاحتكارية)(لمقرضين) تشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات وهو ما يعبر عن اختلال قائم بين حجم وبيانات الطلب الكلي من جهة، والجهاز الإنتاجي ومرونته من ناحية أخرى، ومما فاقم تلك الظاهرة مجموعة عوامل داخلية و خارجية : العوامل الداخلية: كانتهاج السلطات الاقتصادية لسياسات نقدية توسعية ترتب عنها زيادة معدلات التضخم وفي ظل هذه السياسة تم تبني سياسات تحرير معدل الفائدة مما أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقية مما خفض عائد الاستثمارات وأدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتدهور التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

عوامل خارجية : تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة مما قلل الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وتشير بعض الدراسات إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة بنسبة 1%من شأنه خفض القوة الشرائية لصادراتها بنسبة 5.3 %سنويا، وكذلك زيادة الحماية للاقتصاديات المتقدمة

مشكلة المديونية الخارجية: تعاني الدول النامية من أزمة الديون الخارجية، وزيادة الضغط من قبل الأطراف الدائنة، مما عطل الخطط الاقتصادية وسبب لها العجز عن دفع المستحقات المترتبة عليها الأمر الذي دفعها إلى إعادة الجدولة وبذلك وقعت في فخ الديون الخارجية، حيث بلغت الديون الخارجية المستحقة على مجموعة بلدان العالم الثالث (86 دولة) حوالي 5.64 مليار دولار عام 1970 وفي عام 1981 بلغت 5.592 مليار دولار وهدا بمعدل متوسط نمو سنوي بلغ 23 % خلال هذه الفترة مما يعني أن هناك سرعة نمو انفجاري لهذه الديون. وفي عام 1988 وصل إجمالي ديون العالم الثالث إلى 1245 مليار دولار، وقد فسر صندوق النقد الدولي ذلك بوجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسات الاقتصادية (لأسباب داخلية كعجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات وأخرى خارجية منها سياسات الدول الصناعية، وتدهور شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة) وقد كان لها آثار سياسية واجتماعية خطيرة فتفاقمت المديونية وعبء خدماتها، مما أعاق استمرار التنمية إلا إذا استدانت من جديد.

وترجع مشكلة التمويل في هذه الدول إلى ما يلي:

1- **قصور الادخار عن تمويل الاستثمارات:** المشكلة التمويلية هي قصور الادخار عن معدلات الاستثمار والأسباب في ذلك متعددة، منها: انخفاض مستويات الدخل في البلدان المتخلفة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي تتناسب عكسيا والدخل الحقيقي وشمل التضخم قطاع الإنتاج, الاستهلاك وتصاعد الضرائب بسبب عجز الميزانية باعتبارها الممول الرئيسي للاستثمارات, ارتفاع الميل للاستهلاك بسبب تغير نمط الاستهلاك خاصة في الانفتاح الاقتصادي وقلة الوعي الاستثماري وضيق قنوات الاستثمار وضعف السياسات النقدية والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري خاصة في أوساط الجماهير, تحويل الفوائض المالية للخارج لتوظيفها أو المضاربة في الأسواق المالية والعقارات، كذلك بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة تدني قيم العملات الوطنية ..

2- **تمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل:** إن الأصل أن يجري تمويل الاستثمارات من موارد حقيقية أي من الادخار, أي يتم تمويل الاستثمار طويل الأجل بالموارد ذات الأجل الطويل أي بأصول مالية وليس بأصول نقدية, والأساس الذي تقوم عليه فكرة تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بالودائع الجارية هو استمرارية وتكرارية عملية الادخار عبر الزمن حيث أن عملية السحب والإيداع مستمرة مما يبقي على نسبة معينة من هذه الودائع متوفرة باستمرار لدى البنك, ويمكن للسوق النقدية أن تكون مصدرا للائتمان طويل الأجل كأذون الخزانة والسندات وشهادات الاستثمار التي تتمتع بالسيولة المرتفعة وأن تصدر بغرض الحصول على تمويل لبعض الاستثمارات ذات الأجل الطويل، وبسبب عدم استقرار موارد الميزانية (كأن تعتمد على الريع البترولي) والتهرب الضريبي فإن تمويل الخزينة لا يتميز بالاستقرار مما يسبب تعطل المشاريع..

3- **الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي والخزينة العمومية:** إن العجز الكبير في حجم الادخار الاختياري الذي تعاني منه الدول النامية عن مقابلة الاحتياجات التمويلية الضخمة لعملية التنمية، ولتغطية هذا العجز تلجأ الدولة إلى التمويل التضخمي أو الادخار الإجباري " ممثلا في التأمينات الاجتماعية والضرائب غير المباشرة " باعتماد الدولة على تمويل العجز في الميزانية العمومية بواسطة الجهاز المصرفي أي عن طريق الإصدار النقدي أو السماح للجهاز المصرفي بالتوسع في الائتمان, وهذا يؤدي إلى زيادة صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة, وسيؤثر على مستوى الأسعار ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي التضخم وهو ما يسمى بأسلوب التمويل التضخمي, وهناك شروط لنجاح هذا الأسلوب من التمويل وهو توجيه الكتلة النقدية الإضافية إلى مجالات الإنتاج الحقيقية حتى تغطى.

هذه الكتلة بسلع حقيقية, وهذا ما لا يتوفر في البلدان النامية بسبب عدم مرونة جهازها الإنتاجي, وبالتالي ستكون هناك أثارا سلبية على التنمية عموما وعلى الطبقات الاجتماعية بوجه خاص ..,

4- **عجز الأنظمة المصرفية وأزمة المديونية:** إن عملية التنمية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تستمر بدون الحصول على رأس مال لتمويل المستلزمات الضرورية والأساسية الكفيلة بتنفيذ البرامج التنموية في المجلات المختلفة, وبسبب عجز الأنظمة المصرفية عن القيام بهذا الدور لجأت هذه الدول إلى التمويل الخارجي مما ترتب عنه نتائج سلبية زادت من اتساع الأزمة وكان مما ترتب عليها تراخي في تعبئة الادخار المحلي والاعتماد على المعونات الأجنبية سواء كقروض إنتاج أو زيادة الواردات الاستهلاكية الذي كان يعبر عن تفضيل جماعي للاستهلاك عن الادخار, وهذا الميل خفض معدل الادخار وازدادت حدة المشكلة ولم تعد مجرد عجز المدخرات المحلية عن احتياجات الاستثمار, بقدر ما أصبحت هي عجز الاقتصاد الوطني عن تعبئة تلك المدخرات أصلا.

أبعاد مشكلة التمويل:

1- **البعد الذاتي لمشكلة التمويل:**

وتتضمن المشاكل المرتبطة مباشرة بعملية التمويل، وتتجزأ إلى مشاكل تتعلق بجمع موارد التمويل ومشاكل تتعلق باستخدام هذه الموارد في إطار سوق تمويلية متكاملة, وأول هذه المشاكل هي أن معظم الدول النامية ورثت أنظمة مالية ومصرفية عن الاستعمار, فمن جانب كانت أهدافها متعارضة مع أهداف التنمية الوطنية ومن جانب آخر خلقت فجوة كبيرة بسبب هروب رؤوس الأموال فلجأت هذه الدول عاجلا أم آجلا إلى التمويل الخارجي. والمشكلة الثانية عدم كفاية الموارد المالية لتغطية احتياجات التمويل, أو عدم الاستخدام العقلاني لهذه الموارد, وكذلك ضعف فعالية المؤسسات المالية والمصرفية, ومشاكل تتعلق بنقص أدوات الدفع

.ب- البعد الموضوعي لمشكلة التمويل:

إن المحيط الذي يتم فيه هذا النشاط يخلق جملة من المشاكل ذات أبعاد ثلاثة هي كالتالي: :

ج- البعد الأيديولوجي والقانوني:

ويتعلق بمجمل التوجهات التي اختارها كثيرا من الدول النامية, والتي لها قيودا كبيرة على البنوك، على التمويل، عدم وجود بنوك خاصة، خضوع البنوك والمشاريع للخطة الاقتصادية، قلة المبادرة والتنافس وكذلك نقص الفعالية والصرامة في المنظومة القانونية, كعدم الاستقرار وكثرة التغيرات وعدم الوضوح أو الفراغ الكبير بين الصدور والتنفيذ وكثرة العراقيل .

٠د-البعد الاقتصادي والمالي إضافة لما سبق:

- ضعف الطاقة الادخارية بسبب انخفاض الدخل الداخلي الخام أو سوء توزيعه أو هما معا..

-طبيعة مشاريع التنمية من حيث ضخامة احتياجات التمويل فيتعذر على الجهاز المصرفي تغطيتها أو المخاطر المحققة هذه المشاريع .

-ارتفاع العبء الضريبي بسبب تعدد وتزايد متطلبات التنمية وارتفاع تكلفة رأس المال مما يقلل نسبة الاستثمار وبالتالي من طلبات التمويل وإنعاش النشاط المصرفي

البعد الاجتماعي والثقافي:

ويتعلق ببنية المجتمع المتخلفة, والتي عادة ما تتميز بمظاهر وسمات يمكن حصرها في ما يلي: سيادة أسلوب التمويل الذاتي والإقراض العائلي لأسباب تاريخية واقتصادية, انتشار الأمية, نقص الكفاءات(خاصة المصرفية), المنظور الديني لمعدل الفائدة, الانتشار الجغرافي للسكان بعيدا عن الأجهزة المصرفية، غياب إستراتيجية تنمية محلية (ووطنية) وتكوين ثقافة الاستهلاك بدل ثقافة الإنتاج (الاستثمار).

وبالتالي حتى تسير وتستمر التنمية لابد من تمويل, ومصادر التمويل متعددة, منها ما هو داخلي ممثل في الادخار الاختياري (مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال), وهناك مصادر خارجية للتمويل قد تلجأ إليها الدولة للدعم أو إذا عجزت مصادرها الداخلية (و تتمثل في الاستثمارات الأجنبية والاقتراض من الخارج). والاستدانة من الخارج قد تكون مفيدة للتغلب على أزمة طارئة إلا أنه مهما كان حجمها ومهما كانت صورتها فإنها تكون عديمة الفعالية, ما لم تقم الدولة المتخلفة بتعبئة مواردها المحلية (الطبيعية منها والبشرية , (ولا يوجد اقتصاد تطور بالاعتماد على التمويل الخارجي. ,ونظرا للمشاكل السابقة فإن أفضل مصدر للتمويل هو المصدر المحلي, وتستطيع الأسواق أن تساهم إيجابيا في هذا لا, وذلك عن طريق بناء نظام مالي سليم وفعال, حيث أن العناصر الأساسية لنظام مالي سليم وفعال هي بيئة سليمة للاقتصاد الكلي وقطاع خاص نشيط وإطار قانوني داعم يوفر إدارة داخلية قوية في المؤسسات المالية وانضباطا خارجيا من خلال قوى السوق وتنظيم و إشراف قوي.

دور النظام المصرفي في التنمية :

يؤدي التكوين الرأسمالي دورا هاما في اقتصاديات كثير من الدول، حيث ترتبط الأهداف الاقتصادية للدول كزيادة النمو الاقتصادي، زيادة التوظيف، زيادة مستوى الدخول ..ارتباطا وثيقا بالادخار والاستثمار . ويعرف التكوين الرأسمالي بأنه أي استثمار يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، يشمل التكوين الرأسمالي الاستثمار المادي في الآلات المباني، والمعدات والاستثمار غير المادي في التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الاستثمارات التي تعزز إنتاجية ا تمع . وإن وجود نظام مالي فعال يعتبر أمرا ضروريا لأي نظام اقتصادي متقدم، فهو الذي يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي، عن طريق توفير المنشآت والأدوات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار، وبالتالي يمكن أن نحكم على مدى تقدم اقتصاد هذه الدولة من التقدم الذي بلغه النظام المالي فيها. :

شكل رقم ( )مكونات النظام المالي:

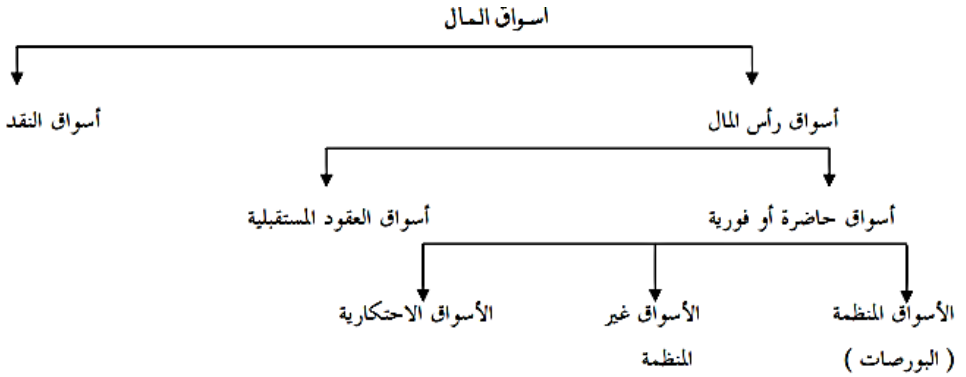

المصدر : منير إبراهيم هندي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1999، ص : ٤

أهمية أسواق رؤوس الأموال

1- تؤدي أسواق رؤوس الأموال دورا هاما في حشد وتعبئة الموارد المحلية والأجنبية وتوجيهها إلى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وتعتبر أسواق رأس المال وسيطا بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية التي تحتاج إلى المال بغرض التوسع والنمو وكل ذلك له آثاره الايجابية على معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

2- تعتبر أداة هامة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة.

3- تقوم بتوزيع مخاطر العملية الإنتاجية على من هم أكثر قدرة على احتمالها.

4- تقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين، كما أن غياب تلك الأسواق أو ضعفها يضعف من عمليات الوساطة المالية ويجعل تكلفتها عالية.

5- وقد ازدادت أهمية هذه الأسواق بعد توطيد ظاهرة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي وعالمية الأسواق ،حيث تم خلال التسعينات تحرير تحركات رؤوس الأموال وتخفيض القيود عن الصرف الأجنبي واستحداث أوعية استثمارية جديدة كالمقايضات والخيارات وغيرها.

اداء الاسواق المالية وعلاقتها بأداء الاقتصادي الوطني :

يمثل القطاع المالي القنوات التي يتم من خلالها تجميع الفوائض من القطاعات المختلفة وتوزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة عن طريق إتاحة الموارد التمويلية لها، ويتم ذلك بأسلوب مباشر من خلال سوق الأوراق المالية أو بأسلوب غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، فتطور القطاع المالي يؤثر على النمو من خلال تأثيره على إنتاجية رأس المال أو من خلال قدرته على تحويل الأرصدة المالية إلى استثمار حقيقي ويتم ذلك من خلال : التأثير على الادخار، كفاءة تخصيص الموارد، تجميع المعلومات، توزيع المخاطر وإدارتها.

العلاقات بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تمثل إدارة النظام المالي المحلي إحدى التحديات الكبرى التي تواجه صانعي السياسة في البلدان النامية فالأداء الاقتصادي الكلي يعتمد في هذه الاقتصاديات إلى حد كبير على وضعية النظام المالي، فأي ضعف فيه يؤثر على استقرار هذا الاقتصاد.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى الدولة الدائنة الأولى في العالم، مما زاد الطلب العالمي على الدولار وأكسبه ثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين ،وانخفض خلال هذه الفترة الإنتاج العالمي للذهب .وتم السماح للبنوك المركزية خلال هذه الفترة بتسوية ديونها عن طريق وسائل دفع أخرى ما عدا 1الذهب أي بالعملات القوية المستقر

المبحث الثالث: تجارب الدول في التمويل:

لقد ظهرت مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ملامح سياسية التحرير المالي،كنتيجة حتمية لفشل سياسة الكبح التي اعتمدتها معظم الدول النامية ،الأمر الذي أثر سلبا على اقتصاديات هذه الدول فاتخذت بذلك خطوات التحرير لأنظمتها المالية والاتجاه نحو إصلاح اقتصاداتها الكلية.

التحرر المالي في شيلي:

بدأت هاته التجارب مع منتصف السبعينات من القرن الماضي في تطبيق برامج التحرير المالي في كل من الأرجنتين، أروغواي وشيلي وشملت هذه الإصلاحات مجالات متعددة ونظر التوافر بعض المعلومات عن تجربة تشيلي، نورد هذه التجربة في ما يلي :

التحرير المالي : بنهاية عام 1973 ،كان ما يقارب من 85%من القطاع المصرفي في شيلي مملوكا للدولة مع سيطرة الحكومة على جزء غالب من الإئتمانات الكلية، وكان الكبح المالي(المراقبة الكلية والانتقائية للائتمان وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية) هو القاعدة في ذلك الحين.

وقد شهد النظام المالي الشيلي في الفترة 74-1981 توسعا هاما أى الكبح المالي وكانت هذه العملية جزءا لا يتجزأ من مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية شرعت فيها شيلي ابتداء من سنة 1974 بدأتها بتحرير القطاع المصرفي من القيود الإدارية المفروضة عليه مع بيعه للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى خلق سوق تنافسية بين هذه البنوك، فارتفعت أسعار الفائدة بشدة من سالبة إلى مستويات إيجابية عالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة النمو المالي .

وتم أيضا تحرير الائتمان وأسعار الفائدة واتخذت التدابير ذات الصلة المتعلقة بالاحتياطي القانوني والوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية ونفذت تجارب خصخصة المصارف وزيادة تنافسية النظام المالي، ومضت بسرعة في عملية الخوصصة والتحرير، إلا أنه حدثت فجأة عام 1981 أزمة ذات أبعاد غير متوقعة في الملاءة الاقتصادية وحدث في عامي 1982 و1983 انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 17%وارتفع معدل البطالة بما يقارب 30 % واقترنت الأزمة الكلية التي حدثت في أوائل الثمانينات بأزمة رئيسية في القطاع المالي، وقد عانت شيلي في الفترة 74.

1984من عدم استقرار كلي شديد فلزم لذلك التركيز على تحقيق التوازن الداخلي بطريقة ثابتة ومستدامة مع تنسيق السياسات المالية والنقدية.

وقد أدى الانفتاح المفاجئ لحساب رأس المال والتحرير المالي الداخلي إلى حفز نمو الائتمان والمديونية الخارجية ،مما زاد من ضعف شيلي بسبب اعتمادها على المدخرات الخارجية، ودفعت شيلي ثمن الاستفادة من تجربتها، فلقد أدى التحرير المالي الداخلي السابق للأوان دون إطار تنظيمي وإشرافي مناسب، والتحرير المفاجئ لحساب رأس المال إلى انهيار ضخم في اقتصادها عام 1982 ،إذ انخفض الناتج المحلي بمعدل4,13 %عام 1982 ،وبلغت تكلفة إنقاذ النظام المال ما يقارب من 35 %من الناتج المحلي الإجمالي، وتطلب استيعاب الرصيد المتراكم من الدين العام الصادر لتمويل عملية 1الإنقاذ سنوات من النمو والتفتيش المالي .وبعد تطبيق برنامج صارم للتدابير الاقتصادية الكلية بدأ الاقتصاد عام 1985 عملية انتعاش استمرت حتى 1989 وعززت هاته النتائج التطور الصحي للقطاع المالي والمصرفي، حيث حدث أهم إصلاح تنظيمي في نوفمبر 1986 وهو التاريخ الذي تمت فيه المصادقة على قانون مصرفي جديد، وشهد القطاع المصرفي تحولا جذريا في مخططاته التنظيمية والإشرافية ،ونص القانون المصرفي لعام 1986 على تنظيم وإشراف صارمين للنظام المصرفي ووضع مخطط للتأمين على الودائع، ووضع حدودا على الإقراض وذلك حتى لا يتركز الإئتمان في مجموعة اقتصادية واحدة والحد من انكشاف المصرفي في أنواع معينة من الإقراض والحد من الأخطار المتعلقة بالإقراض، وتم وضع إجراءات لاتخاذ تدابير تصحيحية إذا ظهرت لدى أي من المصارف مشاكل تتعلق بالسيولة أو الملاءة،وفي عام 1997 صدر قانون مصرفي جديد وسع من أنشطة المصارف ووضع قواعد لعولمة النظام المصرفي وعزز قاعدة رأس المال وفقا لمعايير لجنة بازل، ومن بين النتائج انخفاض القروض عديمة الأداء كنسبة من مجموع القروض انخفاضا حادا من مستوى 7,9 %عام 1984 إلى ما يقل عن % 1عام 1996 وهذه دلالة واضحة على أن حالة النظام المصرفي كانت جامدة في أواسط التسعينات .والتغيرات الجديدة التي أدخلت ابتداء من سنة 1990 ارتفع على إثرها الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 90 1997 2 –بمعدل متوسط قدره 7,7 %سنويا .أما فيما يتعلق بقواعد الحيطة والإشراف لم يولي اهتماماتها في الفترة الأولى من خوصصة المصارف(75–1976) ولم يكن قانون الأعمال المصرفية واضحا، ومن جراء سياسة التحرير المالي حدث انخفاض كبير في سعر صرف العملة المحلية مما خلق مشاكل كبيرة في القطاعات الإنتاجية، وظهور مخاطر الاختيار السيئ .

قد كان من نتيجة ذلك أن دخلت شيلي في أطول فترة إصلاحات في تاريخها الحديث حيث بلغ متوسط النمو 3,7 %سنويا في الفترة 85–1996 ،بعدما كان 17 %عام 1985 ،وازدادت الاحتياطات من مستويات خطيرة في أواسط الثمانينات إلى ما يزيد على تسعة أشهر من الواردات من السلع والخدمات عام 1996

.وازدهرت أسواق رأس المال في حين كان مجموع الأصول المالية 64%من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 بلغ ما يزيد على 200 %في الفترة 94–1995 وازدادت المعاملات في الأسهم بسرعة تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

وارتفعت من 02 %من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 إلى 14 %من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 95/1996 ،وتضاعف مؤشر العمق المالي (المفهوم الأكثر شمولية الذي يضم كل أنواع الودائع وأوراق الخزانة والبنك المركزي.) من 38 %من PIB عام 1985 إلى 59 %عام 1995و 65%عام 1996 ،وحدثت تذبذبات فيما بعد (خاصة في سوق الأسهم) لكنها استعادت قواتها إلى حد كبير بين عامي 2000 و2001 .

<u>نتائج التحرير المالي في شيلي:</u> إن من نتائج التحرير المالي السريع في شيلي ما يلي :

1- تعتبر تجربة شيلي نموذجا للتحرير المالي وكانت محل إعجاب وتقدير للكثير من الاقتصاديين خاصة في محاربة التضخم الذي انخفض إلى أقل من 10 %سنة 1981 بعدما كان يفوق 500 %في سنة 1973
2- المشكلة التي واجهت الاقتصاد الشيلي بعد الثمانينات هو أن السلطة لم تستطع أن تحدد بدقة ما يجب أن يكون عليه معدل النمو الصحيح في الكتلة النقدية ،وهي سمة لأي اقتصاد نامي..
3- رغم أن سعر الفائدة المرتفع أدى إلى زيادة الكتلة النقدية M2 حيث ارتفعت تلك النسبة من 11 %عام 1970 إلى 45,23 %عام 1981 إلا أن ذلك لم يؤد إلى زيادة الإدخار .
4- بدأت المشكلات الناجمة عن التحرير المالي في الظهور عندما تعثرت مشروعات مجموعة" Groups"في سداد ما عليها من ديون نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، فتعثرت تلك المجموعة بدورها في الوفاء بمديونيتها للجهات الخارجية المقرضة، وبدأت أزمة المديونية سنة 1982،فبلغت نسبة الديون المعدومة ونسبة رسملة الفوائد حوالي % 72من القروض القائمة بالعملة المحلية، فتدخلت الحكومة وحولت تلك الديون إلى البنك المركزي وقامت بإعادة رسملتها وبيعها إلى ملاك جدد في هذه البنوك المتعثرة..
5- أظهرت مؤشرات سنة 1983 أن الاقتصاد الشيلي يعاني ضائقة مالية خانقة ،حيث بلغ العجز المالي للحكومة % 25من إجمالي الناتج الوطني ،وتم تغطيته بالإصدار النقدي ،مما زاد من معدلات التضخم..
6- ثم في سنوات التسعينات كانت شيلي الدولة الوحيدة من دول أمريكا اللاتينية التي نجحت في تأسيس مناخ اقتصادي أكثر تحررا، واحتواء الضغوط التضخمية

<u>وبالتالي يمكن إرجاع سبب فشل هذه التجربة إلى ما يلي:</u>

- الاندفاع والسرعة في التحرير المالي قبل السيطرة على المشكلات الأساسية كالتضخم وزيادة التنمية المالية.
- عدم إتباع سياسة التدرج والتسلسل في التحرير والاعتماد على القطيعة التامية والنهائية والسريعة مع سياسة الكبح المالي.

تجربة اندونيسيا :عرف الاقتصاد الاندونيسي قبل سنة 1983 سياسة الكبح المالي، ثم باشرت الدولة بعد ذلك مجموعة من الإصلاحات المالية مع صندوق النقد الدول حيث قامت بتحرير معدلات الفائدة وتخفيض القيود على نشاط الإقراض وتوسع البنوك وفتح لها للمنافسة الأجنبية ..

مراحل التحرير المالي في اندونيسيا: وقد مرت تجربة التحرير في اندونيسيا بمرحلتين:

-**المرحلة الأولى:** تزامنت مع انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على القروض بالدولار فأدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة، مما أفقد إندونيسيا القدرة على خدمة ديونها، ونتج عن ذلك أن أقامت الحكومة بتخفيض العملة بـ 50% اية مارس 1983 ،ومع ظهور الحاجة إلى تعبئة المدخرات المحلية أعطت الدولة للبنوك الحرية في تحديد أسعار الفائدة وذلك حتى تعطي الحافز للمودعين من خلال ارتفاع العائد على ودائعهم، وتم إلغاء السقوف الائتمانية بالتدريج، وأعطيت للبنوك مهلة خمس سنوات من بداية التحرير لكي تتأقلم وتتكيف مع الوضع الجديد قبل السماح لبنوك جديدة بالدخول إلى السوق وقبل أن تبدأ المنافسة القوية .الائتمانية، والخفض الكبير لنسبة الاحتياطي القانوني(من 15 %إلى 02 %)والسماح للبنوك الأجنبية والوطنية **بفتح المرحلة الثانية:** بدأت سنة 1988 وتم بمقتضاها إزالة كافة القيود على الجهاز المصرفي وذلك بإلغاء السقوف فروع جديدة لها.وارتفع نتيجة لذلك متوسط سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض من 62.1 %عام 1982 إلى 97.10عام 1988 ،وساهم معدل التضخم الثابت في تحويل أسعار الفائدة بسرعة من السالب إلى الموجب ،فأصبحت البنوك أكثر حرصا في سياستها الائتمانية ،وتم إدخال عمليات جديدة كـ .swaps من 40 %بعد تحرير القطاع المالي كما ارتفعت نسبة الأموال بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9 %قبل التحرير المالي (1983)إلى أكثر 1، وازداد نشاط البنوك الخاصة .

نتائج التحرير المالي: لقد كان لنتائج التحرير المالي الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي وعلى تطور القطاع المالي ومن بين هذه النتائج.

- زيادة معدلات الودائع ومعدلات الادخار
- أدى الإصلاح النقدي وتدخل البنك المركزي بأدوات الضبط النقدي إلى ارتفاع قدرة السلطة النقدية وكان لهذا الأمر أهمية في برنامج الإصلاح، فمن المعلوم أن سوق رأس المال المفتوح مرتبط إلى حد كبير بترتيبات تغيرات أسعار الفائدة المحلية والدولية وما لذلك من تأثيرات على رؤوس الأموال الأجنبية ومن تم على الميزان الخارجي.
- شهدت اندونيسيا ارتفاعا مهما في صادراتها خلال الفترة 1987-1992 تمت بمعدل 6.13 %سنويا(خارج المحروقات)كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط 7.6 %خلال نفس الفترة .وقد ساهمت في هذه النتائج الإيجابية مجموعة من العوامل أهمها :
- تم تطبيق سياسة التحرير المالي في بيئة تتميز باستقرار الاقتصاد الكلي واستقرار مستوى الأسعار المحلية ،الأمر الذي سمح بتوفير للاقتصاد الحقيقي قطاعا ماليا أكثر تطورا مما انعكس إيجابيا على مستوى نمو الاقتصاد .

- اعتمدت هذه الدول على التدرج في التحرير المالي، حيث تم البدء بتحرير القطاع المالي المحلي، وفي نفس الوقت تم فرض قيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية حتى تتم المحافظة على المكاسب الاقتصادية والمالية محققة محليا جراء التحر43

السيطرة الإشرافية للحكومة على البنوك الخاصة والتركيز التحوطي والرقابة والتنظيم المحكم على النظام المالي أثناء مرحلة الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي محرر .المطلب الرابع: الدروس المستفادة من تحرير الأسواق المالية

-الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية:

لاستعراض الدروس المستفادة من تحرير الأسواق المالية، هناك دراسة أعدها عام 1992 كابريو وأتياس وهاستون ركزت على حالتين : إندونيسيا،شيلي،

-إن من الصعب تقويم نجاح الإصلاح المالي بشكل تام، فالكفاءة التخصصية المحسنة التي تشير إليها النظرية كإحدى النتائج الرئيسية ستتأثر بالعديد من الإصلاحات الأخرى مثل تحرير التجارة كما أن ثمة حاجة إلى عدد من دورات النشاط الكاملة التي تعكس مجموعة منوعة من الظروف في الاقتصاد الحقيقي ،للحكم على مدى حسن أداء المؤسسات المالية ثم إصلاحها. .

إن تطور صافي المراكز المالية للمقترضين يعتبر حاسما في تقرير عافية الوسطاء الماليين وقدراتهم على الاستجابة لحاجة القطاعات التي تعاني عجزا ،وانطلاقا من بعض التجارب كان من اللازم إيقاف عجلة التحرير نسبيا للقطاع المالي بسبب عوامل بيئية معاكسة مثل ظهور عجز مالي كبير بدرجة مفرطة .

حتى ولو لم يكن العجز المالي كبير قد يواجه الإصلاح المالي مشكلات إذا كانت صحة النظام المصرفي بداية شديدة السوء بحيث تسفر عن متطلبات دعم طارئة من الموازنة ،لذلك من الأفضل للسلطات أن تكتسب وعيا عميقا بنوعية مؤسساتها المصرفية وقيودها .

-تتابين الدول في قدراتها على الاحتفاظ برقابة فعالة على السياسة النقدية بطريقة تتسق مع التحرير المالي .

شكل رقم : 3.III عدم استقرار الاقتصاد الكلي وأثره على تصرفات البنوك

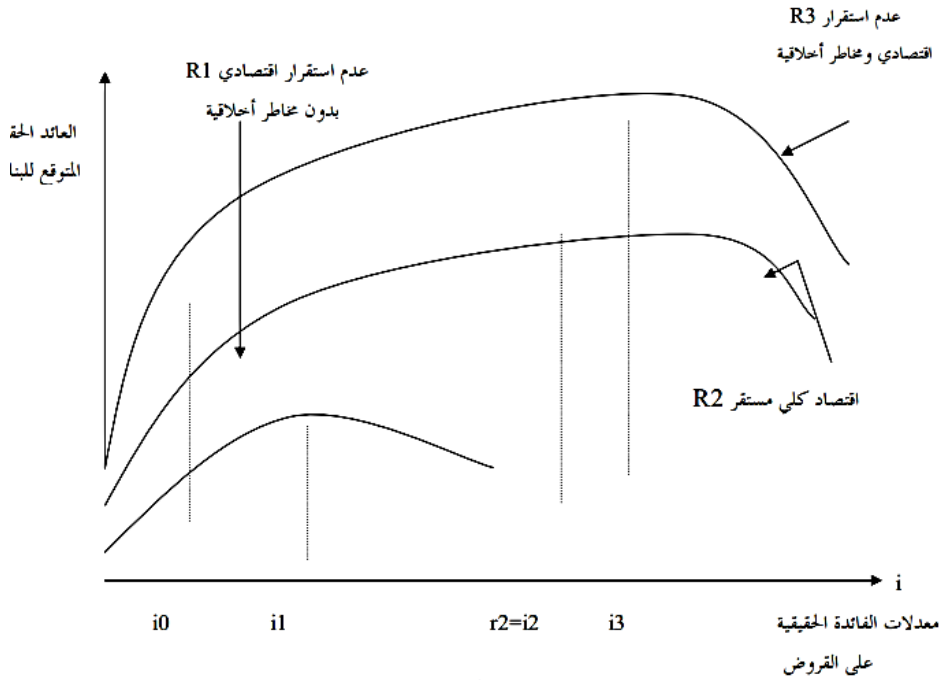

المصدر :رونالد ماكينون ،النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد :أحكام السيطرة عند التحول إلى اقتصاد السوق ،ترجمة طيب بطرس وسعاد طنبولي الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،القاهرة ،ط1، 1996 ،ص:127.

أن وضعية عدم استقرار الاقتصاد الكلي تفرض على البنوك الاحتفاظ باحتياطات كبيرة لمواجهة حالات عدم السداد التي يتعرض لها نتيجة تعرض المقترضين لمشاكل مالية، وإن الاحتفاظ باحتياطات كبيرة يؤدي إلى تقليل حجم الموارد المالية المخصصة للإقراض، وفي هذه الحالة البنوك التي لا تحب المخاطرة تلجأ إلى خفض معدل الفائدة الأمثل على القروض التي تقدمها، مما يخفض من أرباحها، وفي هذه الحالة تتجه دالة ربح البنك (R2 حالة الاقتصاد مستقر) إلى أسفل فتصبح R1 ومعدل الفائدة الأمثل الحقيقي يصبح I1 وهو أقل منI2 ، وتوصل ماكينون إلى أن عدم استقرار الأحوال الاقتصادية سيدفع البنوك التي لا تحب المخاطرة إلى تخفيض معدلات الفائدة وتقييد الائتمان وذلك حتى تتجنب مخاطر الإفلاس التي تتعرض لها[1].

نتائج البحث:

اهم النتائج التي توصل اليها البحث:

1- تختلف خصائص الدول النامية فيما بينها سواء من ناحية التركيب الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي، ولكنها تشترك في معظمها في بعض الخصائص كاختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية، واختلال الهيكل الإنتاجي والبطالة المقنعة.

([1]) عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية ،سلسلة جسر التنمية ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، عدد 29، ماي 2004، ص:6

2- قد أدى تطور مفهوم التنمية واتساعه ليشمل إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية إلى إلقاء تبعات كبيرة على كاهل الدول النامية، والتي تعاني من مشاكل وعقبات.

3- يعد بناء إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ضرورة أساسية، كما يتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى، وفقا للتطور في عملية التنمية، ووفقا للتغيرات التي تطرأ عالميا ومحليا، وفي ظل اتساع برامج التنمية وأهدافها، فإن وظائف الدولة ترتكز في أن تكون شريكا ومحركا أساسيا للعملية الاقتصادية ومراقبا لها. .

4- تتعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من ادخار اختياري وإجباري، والادخار الخارجي، والاعتماد على التمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية، ولا يمكن أن تحدث تنمية دون وجود تمويل، ولا يمكن التمويل دون وجود الادخار، ولا يمكن تعبئة المدخرات اللازمة للتنمية الاقتصادية إلا في وجود نظام مالي تتوافر فيه خصائص القوة والفعالية، وإن ضعف هذا النظام وتخلفه سيشكل عائقا أمام تمويل التنمية الاقتصادية وهو ما تعاني منه الدول النامية،إن تنمية القطاع المالي وتشغيله بكفاءة تظهر من خلال تأثيرها على كل من الادخار والاستثمار وبالتالي التأثير على مسار النمو الاقتصادي،

5- أن اقتصاديات الاستدانة هو نظام تسيطر عليه المالية غير المباشرة، حيث يكون للقرض دور أساسي في هذا النظام، وبالتالي فهو يركز على الدور الهيكلي للمديونية، وتكون فيه إمكانيات الأسواق المالية جد ضعيفة والتحديد الإداري للأسعار ووضع القيود والضوابط على حركة الأموال، ونتيجة لذلك قد يؤدي خلق النقود إلى تغذية التضخم وتصاعد المخاطر البنكية (مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة) ومشاكل التعثر المصرفي والتي تؤدي إلى فشل البنوك والإضرار بالاقتصاد الوطني.

6- توجه المظاهر الحالية لتمويل الاقتصاد الوطني أكثر نحو السوق، وتتبنى الفكر النظري المتجه نحو التحرير المالي، والذي يعني إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رأس المال، وإعطاء السوق منطق الفعالية، ويؤدي التحرير المالي في ظل تقوية النظم ومراقبتها إلى زيادة تعبئة المدخرات، مما يسمح برفع حجم الاستثمار ونوعه، فيزيد معدل النمو الاقتصادي، ويؤدي ذلك إلى زيادة عدد المؤسسات وتنوعها وتخفيض تكاليف الخدمات المالية مما يزيد من درجة العمق المالي، وبالتالي نظام مالي فعال

7- .لا يمكن تحقيق تقدم ملموس وفاعل في القطاع المالي والمصرفي قبل تحرير هذه الاقتصاديات، وتحديث بنيتها المالية وإصلاح أنظمتها المصرفية، ويمكن للأجهزة المصرفية في مرحلة أولية إضافة إلى الوساطة المالية أن تسهم في ترويج وتسويق الأوراق المالية وضمان الاكتتاب فيها .

8- .إن جوهر التحرير المالي هو دعم اقتصاديات الأسواق المالية والذي يظهر كنظام أين تحصل الأعوان الاقتصادية فيه على موارد التمويل بإصدار الأوراق المالية، حيث يتميز هذا النظام بالمالية المباشرة، وتكون فيه

أفضلية ضعيفة للسيولة، ومعدل التمويل الذاتي مرتفع، ويعتبر الادخار عنصر أساسي في هذا النظام، حيث يتم إحلال سياسة جذب المدخرات محل سياسة الإصدار النقدي، ويتميز بالانفتاح على الأسواق الدولية، وبذلك فهو يسمح بتحقيق تمويل واسع واقل تكلفة ويتفادى الضغوط التضخمية .

9- ·لقد أدت الاختلالات والمشاكل التنموية إلى قيام الدول النامية بإصلاحات اقتصادية باتجاه السوق، وتناولت هذه الإصلاحات مجالات متعددة، والتي منها إصلاح القطاع المالي، حيث أنه لا يكتمل التحول نحو اقتصاد السوق حتى تؤدي المؤسسات المالية وظائفها، وأنه من بين أسباب ضعف النمو في البلدان النامية عجز النظام المالي عن توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمار بسبب سياسات الكبح المالي. ويرمي الإصلاح المالي إلى إقامة نظام مالي فعال يضمن توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي، وإن الانتقال من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد الأسواق المالية يتطلب إعداد نظام مالي متنوع وفعال ومتوازن لخلق جو المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

التوصيات

- يجب الأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية ولا يقتصر على الجوانب المادية فقط، وإنما تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية خاصة العنصر البشري..
- ضرورة تركيز الاهتمام على رفع مستوى معيشة الأفراد.
- يجب أن تنبع الإستراتيجية التنموية من واقع الدولة والبنيان الاقتصادي لها والنظام الاجتماعي والسياسي المتبع مع ضرورة الاستفادة من الإسهامات والتجارب السابقة، وتوفير مستلزمات البيئة الملائمة والاستقرار السياسي والمشاركة الفاعلة للدولة
- ضرورة زيادة الوعي الادخاري للأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات . .
- ضرورة بناء نظام مالي فعال يجمع المدخرات ويقوم بإعادة تخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني ويقدم التسهيلات والترتيبات اللازمة ويتصف بالعمق والكثافة والمرونة والشفافية والأمان

قائمة المراجع

1- إبراهيم بلقه . احمد ضيف و امين قسول ، دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجا، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال 2021، م 7 . ع 2 ص ص 336-350

2- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007.

3- أحمد عبد الرحيم الكواز تطور تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2016 مج 14، ع 131 ص ص 6-20

4- أحمد على دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، والقضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006 .

5- أسامة بشير الدباغ و أتيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2002 ،.

6- حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998 .

7- خالد مصطفي قاسم ، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007

8- د القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002-2003 .

9- رابحي لخضر و حنان اوشين، عبد الحليم بوقرين التمويل المحلي وتحدي التنمية الاقليمية، مجلة الحقوق والحريات ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019 مج 5، ع 2، ص ص 29-44 .

10- عبد الرحمن الهيتي نوزاد، الوطن العربي وتحديات التنمية في ظل عالم متغير ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003 .

11- عبد الرحمن محمد محمد عبد الظاهر واخرون(2021) تجارب تمويل التنمية فى بعض الدول الصناعية الجديدة وحدود وامكانات الإفادة منها فى مصر . معهد التخطيط http://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/4976

12- عمار محجوب محمد تقييم دور التمويل العربي والاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان . رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان. 2010

13- عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية ،سلسلة جسر التنمية ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، عدد 29، ماي 2004.

14- محمد بن معيض بن سعد ا ل دواس الشهراني، التمويل التشاركي : صيغة ومخاطرة ووسائل السيطرة عليها ، مجلة العلوم الشرعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية 2021، ع 60 ص ص 154-270

15- محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها – سياساتها ا الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ،

16- محمد كمال الدين بركات، التمويل من اجل التنمية، في سبل عمل اقتصاد عربي مشترك، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع 414، 2015

17- محمد مدحت مصطفي وسهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية, 1999

18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2005 .

19- الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي دون دار نشر، القاهرة، 2007/2006 ؟

20- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001

المراجع الاجنبية:

21- Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995, p.111

22- Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998, p:210. 2 IBID.P:120

23- Lawrance D, Schall and Gihihaley, Introduction to financial management, New york MC-2ew, Hill book company, 1997, P: 1

24- Mohamed Daouas, Afrique face aux défis de la mondialisation, F&D FMI ,volume 38, n°4, Dec 2001, P.4

25- salah MOUHOUBI, l'Algérie et le TIERS-MONDE face à la crise, édition ATTARIK, (s.p.p), 1990, p.96

26- Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique,F&D,FMI, volume 38, n°4, Dec 2001,P.2